القروض الحكومية في بيزنطة
من القرن السادس حتى القرن العاشر الميلادي
قراءة في السياسة المالية للأباطرة

دكتورة
مبروكة كامل ضيف يوسف
كلية التربية– جامعة دمنهور

الملخص باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى دراسة القروض الحكومية بصفة خاصة، بغية تتبع سياسة السلطة الإمبراطورية في عمليات الإقراض والاقتراض الحكومي على حد سواء، ورصد نماذج القروض التي قامت بها الحكومة البيزنطية بوصفها أحد الأطراف فيها سواء أكانت الدائنة أم المدِينة، ومناقشة إشارات الشواهد المصدرية المتاحة بشأنها، كما تُعنى بمناقشة بعض القضايا المهمة؛ ويأتي في مقدمتها تتبع علاقة التأثير والتأثر بين الظروف السياسية والاقتصادية في الإمبراطورية، وانعكاساتها على سياسة أباطرة بيزنطة في القروض الحكومية، وكيفية توظيفها، فضلًا عن رصد مراحل التغير والاختلاف في تلك السياسة، وتقييم مدى نجاحها من عدمه، ويحاول البحث الإجابة على بعض التساؤلات المهمة؛ من أبرزها: هل ركزت الحكومة البيزنطية على التعامل مع فئات بعينها في مسألة القروض؟ وهل كانت تلك القروض اختيارية أم إجبارية؟ وكيف تم توثيق تلك القروض؟ .

كما يناقش البحث النصوص القانونية والمراسيم الإمبراطورية التي تناولت مسألة القروض الموقعة مع الحكومة البيزنطية، إضافة إلى تتبع أثر الظروف السياسية التي مرت بها الإمبراطورية البيزنطية، ودورها في صياغة السياسة المالية للأباطرة، وقد رصد البحث نماذج الإقراض التي شاركت فيها الكنيسة، وتناول معاملات الإقراض والاقتراض مع الفئات الثرية في المجتمع البيزنطية؛ كالصيارفة، وأصحاب السفن التجارية.

كلمات مفتاحية:

السياسة المالية، الخزانة العامة، القروض الإجبارية، الصيارفة، المراسيم الإمبراطورية، أصحاب السفن التجارية، الإمبراطورية البيزنطية، العملة، الديون.

Government Loans in Byzantium from the Sixth to the Tenth Centuries: A Reading in the Financial Policy of Emperors

Abstract

The research aims to particularly study government loans and illustrate the policy of the imperial authority in the procedures of both lending and borrowing. The paper attempts as well to trace the models of loans carried out by the Byzantine government as one of the parties involved, whether it was the creditor or the debtor, and demonstrate the available historical indications regarding this matter. The research paper is also concerned with discussing certain significant issues, on top of which is tracing the relationship of impact and influence of political and economic factors in the empire and their repercussions on the policy followed the Byzantine emperors in government loans and how to employ. In addition, the research monitors the phases of change and discrepancy in that policy and assesses the extent of whether or not it was successful. The research also attempts to answer some important questions, perhaps the most prominent of which is whether the Byzantine government targeted certain business communities with these loans? Were these loans compulsory or optional? And how these loans were documented?

The research also discusses the legal texts and imperial decrees that dealt with the issue of loans signed with the Byzantine government, in addition to tracing the impact of the political circumstances in the Byzantine Empire and its role in formulating the financial policy of the emperors. The research also monitors loan models in which the Church participated, and it discusses lending and borrowing transactions among wealthy classes in the Byzantine society such as bankers and shipowners.

Keyword: Financial policy, *sacrarum largitionum*, Forced loans, *argentarri*, Imperial decrees, *Naukleroi,* Byzantine Empire, the currency, Debts.

كانت السياسة المالية لأباطرة بيزنطة استجابةً فعلية لجملة التغيرات المتلاحقة في الظروف السياسية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للإمبراطورية البيزنطية التي مرت على مدار تاريخها الطويل بالكثير من النجاحات والإخفاقات في إدارة النظام المالي بها، وكانت قرارات الأباطرة المتعلقة بالشئون المالية ركيزة أساسية في تحديد مسار السياسة المالية، وتقييم مدى نجاحها من عدمه، وحظيت تلك السياسة –كغيرها من الجوانب المختلفة لتاريخ الإمبراطورية البيزنطية– باهتمام عدد كبير من المؤرخين المحدثين، إذ عالج الفريق الأول منهم التاريخ الاقتصادي للإمبراطورية بصفة عامة؛ ومن أبرزهم دراسات أنجليكي لايو Angeliki Laiou [١]، بينما تناول فريق ثانٍ النظام المالي كدراستي وارين تريدجولد Warren Treadgold ورالف جوهانيس ليلي Ralph Johannes Lilie اللتين تتبعتا تطور النظام المالي في الدولة البيزنطية في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين.[٢]

وفي المقابل ركز فريق ثالث على مناقشة موضوعات بعينها في الاقتصاد البيزنطي؛ كدراسات ميخائيل هندي Michael Hendy وسيسيلي موريسون Cécile Morrison وغيرهما، التي تناولت العملات البيزنطية والاقتصاد النقدي[٣]. وفي الاتجاه ذاته عنيت بعض الدراسات بمعالجة السياسة الضريبية وجميع جوانبها التفصيلية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: دراسات والتر أشبرنر Walter Ashburner وجورج أوستروجورسكي George Ostrogorsky وتشارلز براند Charles Brand وجين دورليه Jean Durliat وآلان هارفي Alan Harvey ونيقولاس أويكونوميديس Nicolas Oikonomides وغيرهم،[٤] ومن أبرز إسهامات المكتبة العربية في هذا الشأن دراسة الأستاذ الدكتور وسام عبد العزيز فرج عن: "السياسة المالية للدولة البيزنطية في أواخر القرن السادس الميلادي"، ودراسة الأستاذ الدكتور وديع فتحي عبد الله عن: "الإصلاح الضريبي والمالي في الإمبراطورية البيزنطية زمن نقفور الأول".[٥]

وقد تناولت بعض الدراسات مسألة القروض[٦]بوصفها أحد أهم الأبعاد الاقتصادية في السياسة المالية في الإمبراطورية البيزنطية، ولكنها ركزت في مجملها على رصد وتتبع تطور قيمة الفائدة على القروض بصفة عامة في الحقب الزمنية المتعاقبة؛ كدراستي جوستاف بيليتر Gustav Billeter وسيدني هومير Sidney Homer وريتشارد يوجيني سيلا Richard Eugene Sylla، إذ تتبعت الأولى تاريخ قيمة الفائدة منذ أواخر الإمبراطورية الرومانية حتى

عهد الإمبراطور جستنيان الأول Justinian I(٥٢٧-٥٦٥م)، بينما كانت الثانية أكثر شمولية؛ لكونها رصدت تطور الفائدة بداية من العصور القديمة مرورًا بالعصر الوسيط وانتهاءً بالعصور الحديثة،(٧) كما ركز جريجوري كاسماتيس Grégore Cassimatis في اطروحته للدكتوراه على مناقشة فائدة القروض في تشريعات جستنيان والتشريعات اللاحقة، هذا فضلًا عن دراسة ديمتريوس جوفاس Demetrios Gofas عن فائدة القروض في القانون البيزنطي، وانتهج ديفيد روكويل David Rockwell نهج سابقيه في تركيزه على فائدة قروض أصحاب السفن التجارية بصفة خاصة، والتعديلات المختلفة التي أحدثها الإمبراطور جستنيان لتنظيم تلك الفائدة، وما أقره من تشريعات حيالها، كما ناقشت أسباب فشل سياسة السلطة الإمبراطورية في القضاء على الفساد في تلك النوعية من القروض.(٨) واختلفت دراسة جيمس كينان James Keenan عن سابقتها؛ إذ أنها تناولت أحد عقود القروض الفعلية بين الأفراد، وناقشت تفاصيل وثيقة القرض الموقع بين أحد مواطني القسطنطينية واثنين من مواطني الإسكندرية في منتصف القرن السادس الميلادي وتحديدًا عام ٥٤٠م.(٩)

وتهدف الورقة البحثية إلى دراسة القروض الحكومية بصفة خاصة، والمقصود تتبع سياسة السلطة الإمبراطورية في عمليات الإقراض والاقتراض الحكومي على حد سواء، ورصد نماذج القروض التي قامت بها الحكومة البيزنطية بوصفها أحد الأطراف فيها سواء أكانت الدائنة أو المدِينة، ومناقشة إشارات الشواهد المصدرية المتاحة بشأنها، كما تُعنى بمناقشة بعض القضايا المهمة؛ ويأتي في مقدمتها تتبع علاقة التأثير والتأثر بين الظروف السياسية والاقتصادية في الإمبراطورية، وانعكاساتها على سياسة أباطرة بيزنطة في القروض الحكومية، وكيفية توظيفها، هذا فضلًا عن رصد مراحل التغير والاختلاف في تلك السياسة، وتقييم مدى نجاحها من عدمه، كما يحاول البحث الإجابة على بعض التساؤلات المهمة لعل أبرزها؛ هل ركزت الحكومة البيزنطية على التعامل مع فئات بعينها في مسألة القروض؟ وهل كانت تلك القروض اختيارية أم إجبارية؟ وكيف توثق تلك القروض؟ وهل اتخذت الحكومة إجراءات لفرض القروض الحكومية على تلك الفئات على حساب القروض الخاصة؟

وعن أسباب تحديد الحقبة الزمنية للورقة البحثية بالقرون السادس حتى العاشر الميلاديين؛ فيرجع اختيار القرن السادس الميلادي كبداية للتناول وتحديدًا عهد الإمبراطور جستنيان الأول؛ لكونه جسَّد نموذجًا فريدًا للإنفاق المفرط والاستدانة، واستنزاف الموارد المالية للإمبراطورية لحد

الإفلاس، والحاجة الشديدة لتوفير السيولة النقدية اللازمة لتلبية احتياجات السلطة الإمبراطورية التي مارست سياسات مختلفة لمواجهة الأزمة المالية، وما بين الوفرة المالية التي حققها أسلاف جستنيان، والخزانة الخالية والديون المتراكمة التي نتجت عن سياسة الأخير، واختلاف الظرف الاقتصادي والسياسي عن سابقيه؛ تتجلى أهم ملامح استجابة السلطة السياسية للتحدي المالي وسياستها في الاقتراض الحكومي بصفة خاصة، ويكتمل وضوح المشهد المالي ويزداد ثراءً في مناقشة قضايا البحث في الفترة التي أعقبت حكم جستنيان حتى نهاية القرن السادس الميلادي؛ إذ أنها مثلت مرحلة إعادة النظر في جميع الأمور المالية لمواجهة الإرث الثقيل الذي خلفه جستنيان لخلفائه، وفي القرون اللاحقة اختلفت سياسة القروض الحكومية باختلاف المعطيات السياسية والاقتصادية وصولًا إلى القرن العاشر الميلادي؛ نهاية الحقبة موضع الدراسة وتحديدًا عهد الإمبراطور ليو السادسLeo VI (٨٨٦-٩١٢م) الذي تجلى فيه نماذج الاقتراض الحكومي العيني من الكنائس والفئات الثرية كم سيرد في حينه بالتفصيل.

وفي محاولة للإجابة على تساؤلات الورقة البحثية يكون من الأفضل تتبع الإشارات المصدرية المختلفة عن القروض الحكومية خلال الفترة موضع الدراسة، مع الوضع في الاعتبار أن ثمة إشكالية تكمن في أن تلك الإشارات تارة تلقي الضوء على نهج السلطة السياسية في القروض الحكومية بصفة عامة، وتارة أخرى تشير إلى نوعية محددة منها، سواء أكانت نقدية أو عينية دون ذكر التفاصيل، وأهمها قيمة القرض ومدته، هذا بالإضافة إلى أن غياب الشواهد المصدرية بشأن القروض في أحيان كثيرة كان هو سيد المشهد؛ مما يصعب التعرف على واقع الإقراض في عهد بعض الأباطرة؛ لذا تعظم قيمة الإشارات المتاحة حول نماذج القروض خلال القرون المتعاقبة في الحقبة موضع الدراسة، كما تبرز أهمية مناقشة المراسيم الإمبراطورية المتعلقة بسياسة الأباطرة في السياسة المالية عامة، وعمليتي الإقراض والاقتراض الحكومي بصفة خاصة؛ لكونها تشير إلى دوافع الحكومة في التعامل بكيفية محددة في القروض مع الفئات الثرية في المجتمع البيزنطي.

ويُعرف القرض بأنه اتفاق بين طرفين، يقدم فيها الطرف الدائن أموالًا أو بضائعَ أو ممتلكاتٍ عينية بقيمة محددة للطرف الآخر المدين؛ للانتفاع بها خلال فترة زمنية محددة، وبالفائدة التي أقرها التشريع، ويلتزم المدين بإعادة القيمة المقترضة دون أي انتقاص أو تلف في الوقت المتفق عليه بينهما، وأحيانا لا يتم االاتفاق بين طرفي القرض على تحديد فترة زمنية

لمدة القرض، وبالتالي يحق للدائن المطالبة باسترداد أمواله وقتما شاء، وقد يكون القرض عقدًا موثقًا أو اتفاقًا شفهيًّا بين الطرفين في حضور شهود، وفي حالة عدم التزام المدين وإخلاله بشروط الاتفاق المبرم وامتناعه أو تعسره في إعادة قيمة القرض يحق للدائن مقاضاته condictio certae creditae pecuniae، وإلزامه بدفع قيمة القرض(١٠)

بعد تسخير الإمبراطور جستنيان جميع موارد الخزانة الإمبراطورية لسد احتياجاته العسكرية، وتنفيذ مشروعاته المعمارية الضخمة في القسطنطينية وأقاليم الإمبراطورية، وحروبه المتواصلة طوال عهده الطويل الذي امتد إلى ما يزيد عن ثمانية وثلاثين عامًا، أُستُنزِفت خلالها جميعُ الأموال الإمبراطورية؛ نتيجة للسيل المتدفق من الإنفاق المتواصل، باتت الحاجة ماسة لإيجاد موارد مالية تعويضية، وتدبير الأموال اللازمة لسد ذلك العجز المالي؛ لذلك لجأ الإمبراطور جستنيان وإدارته المالية إلى اتباع أساليب متنوعة للحصول على المال، جاء في مقدمتها التعسف في فرض الضرائب وابتزاز موظفيه للرعية؛ لتحصيل تلك الضرائب بأي وجه من الوجوه، وكيفما كان الأسلوب.(١١)

ومن الأساليب الرئيسة التي لجأ اليها الإمبراطور جستنيان أيضًا الاقتراض والاستدانة من كبار التجار، لاسيما تجار المجوهرات الذين كانوا صيارفة argentarri القرن السادس الميلادي،(١٢)ولفهم طبيعة العلاقة بين الحكومة البيزنطية والمقرضين من الصيارفة؛ يكون من الأفضل مناقشة ما أقره الإمبراطور جستنيان من تعديلات تشريعية تتعلق بالقروض الحكومية، خاصة أن تلك التعديلات صدرت في مجملها –كما جاء في ديباجتها– استجابة للالتماسات المقدمة من الصيارفة؛ لكفالة مستحقاتهم المالية، وتحقيق بعض المكاسب والامتيازات؛ سواء أكان في مسألة الإقراض الحكومي، أو مع الأفراد.

كان تشريع الإمبراطور جستنيان الصادر في الأول من أبريل عام ٥٣٥م أحدَ أهم النصوص التشريعية للقروض الحكومية، ومن أبرز بنوده منح عقود القروض الموثقة syngrapha الموقعة بين الحكومة والصيارفة القوة القانونية الملزمة للخزانة العامة الإمبراطورية sacrarum largitionum(١٣)بالسداد والضامنة لحقوق المقرضين؛ أي لا يمكن التشكيك في صحتها أو التنصل من سداد قيمتها، وذلك تأكيدًا لإيفاء الحكومة بديونها للدائنين من الصيارفة وكفالة مستحقاتهم المالية، كما كفل لهم التشريع ذاته أحقية الاحتفاظ بالوظائف الحكومية التي قاموا بشرائها لأنفسهم أو لأبنائهم حتى في حالة إفلاسهم، وعدم قدرتهم على

الإيفاء بالمبالغ المقررة عليهم نظير شغل تلك الوظائف، هذا بالإضافة إلى ما أقره المشرع من رفع قيمة الفائدة[١٤] المقررة على قروض الصيارفة الموثقة وغير الموثقة بنسبة ٨٪ لتفوق بذلك القيمة التي حددها سلفًا للقروض عامة بواقع نسبة ٦٪.[١٥]

وجدير بالذكر، أن تشريع عام ٥٣٥م لم يكن التشريع الوحيد في هذا الشأن، بل تلاه عدة مراسيم أخرى أصدرها الإمبراطور جستنيان؛ للتأكيد على ما ورد فيه، وإقرار امتيازات أخرى للصيارفة في جميع معاملاتهم المالية بوصفهم أبرز المقرضين للمال في إمبراطوريته،[١٦] وثمة تشريعات أخرى ناقشت ممارسات المقرضين في إقراض المال للأفراد؛ منها التشريع الصادر في العام ذاته بشأن تجريم استيلائهم على ملكية أراضي المزارعين في حالة تعثرهم وعدم قدرتهم على سداد القروض، وحرص الإمبراطور جستنيان في هذا التشريع على وضع حد لتعسف المقرضين وتجاوزاتهم وعبر فيه عن استيائه منهم؛ لما أحدثوه من أضرار جسيمة بحق المزارعين ووصف تلك الممارسات بأنها لا تقل دمارًا وخرابًا عن الغزو الأجنبي لأراضيهم،[١٧] ومن الواضح أن تعدد النصوص التشريعية الخاصة بمنح الصيارفة امتيازات مختلفة في إقراض الأموال في القرن السادس الميلادي يدلل على أنهم شكلوا قوةً اقتصادية منظمة ذات نفوذ كبير ومؤثر في القسطنطينية.[١٨]

وبذلك فقد عكست النصوص القانونية بوضوح العلاقة النفعية المتبادلة بين الإمبراطور جستنيان والصيارفة المقرضين، وكيفية استجابة السلطة السياسية للضغوط التي مارسوها لتحقيق مصالحهم الفئوية، بما يحقق هدفها الرئيس في مواجهة التحدي المالي، والحصول على ما تريده من السيولة النقدية من خلال الاستدانة والاقتراض منهم؛ بوصفهم القوة الاقتصادية المالكة لرأس المال، وفي المقابل تجلى دور الصيارفة في توجيه السياسة المالية للإمبراطور جستنيان بما يخدم مصالحهم الفئوية؛ إذ نجحوا في إقرار جملة من الامتيازات في القالب التشريعي، ولم تقتصر استفادتهم على تأمين مستحقاتهم المالية كمقرضين لها بعقود موثقة ملزمة للحكومة فحسب، بل عمدوا إلى ضمان استمرار شغلهم للوظائف الحكومية التي قاموا بشرائها لأنفسهم ولأبنائهم حتى في حالة إفلاسهم، ولا سيما أن الوظائف الحكومية كانت تباع لمن يدفع الثمن.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نفوذ هذه الفئة الثرية من المقرضين الصيارفة في وظائف البلاط الإمبراطوري في عهد جستنيان وصل لدرجة ترأس أحدهم الإدارة المالية للإمبراطورية، وهو المدعو بطرس بارسيميس Peter Barsymes ، الذي تناول المؤرخ بروكوبيوس في

مؤلفه التاريخ السري بالتفصيل مراحل ترقيه في الإدارة الإمبراطورية، وبدأ بطرس بارسيميس مسيرته الوظيفية بشغل وظيفة ناظر الخزانة العامة comes sacrarum largitionum عام ٥٤٢م.[١٩] ثم تولى وظيفة الوالي البرايتوري للشرق Praefectus Praetorio per Orientem مدتين متتاليتين، الأولى من ٥٤٣-٥٤٦م، والثانية من ٥٥٥م إلى ٥٦٢م.[٢٠]

وأكد بروكوبيوس في روايته عن بطرس بارسيميس أنه لم يمارس أعماله المصرفية أثناء شغله الوظائف الرسمية في الجهاز الإداري للإمبراطورية، واستعاض عن ذلك بالثروات التي حصدها نتيجة سياسته وإجراءاته المالية التي رصدها بروكوبيوس بالتفصيل، ومنها بيعه للوظائف الحكومية لخاصته بأسعار مخفضة وإطلاق العنان لمرؤوسيه لابتزاز الراغبين في شراء الوظائف وسلب أموالهم وممتلكاتهم وتحصيل مبالغ مالية ضخمة منهم مقدمًا، هذا بالإضافة إلى انتزاعه مبالغ مالية ضخمة من الأثرياء من الفئة السيناتورية من خلال مصادرة ممتلكاتهم والقروض الإجبارية، وقد حالت حماية الإمبراطورة ثيودورا Theodora له دون إقصائه من القصر الإمبراطوري حتى بعد تورطه في جريمة اختلاس المال العام، واستمر في وظيفته حتى وفاة جستنيان.[٢١]

ولم يكن بطرس بارسيميس النموذج الوحيد لشغل الصيارفة المقرضين وظائف حكومية في الجهاز الإداري للإمبراطورية، بل كان هناك آخرون شغلوا وظائف متفاوتة الأهمية والمكانة في البلاط، منهم على سبيل المثال فلافيوس أناستاسيوسFlavius Anastasius الذي كان نادِلًا في المائدة الإمبراطوريةcastrensianus sacrae mensae، ومارس نشاطه في إقراض المال للأفراد، فقد كان الطرف الدائن في القرض الموثق مع مواطني الإسكندرية عام ٥٤٠م- كما سبقت الإشارة في الدراسات السابقة.[٢٢]

وتكمن أهمية الإشارة إلى بعض الصيارفة المقرضين شاغلي الوظائف الحكومية في كونها تبرز الواقع الفعلي لحجم تمثيل تلك الفئة داخل الجهاز الإداري للإمبراطورية التي استفادت من تحصيل القيمة المالية لشراء تلك الوظائف من القادرين على الإيفاء بأثمانها، هذا بالإضافة إلى أن الاستمرار في شغلها ودفع المبالغ المقررة؛ لذلك ضَمِنَ للسلطة السياسية التدفق المستمر للأموال، كما أنها ربما كانت أداة للضغط على شاغليها للحصول على ما تريده من أموال سواء بالاستدانة الإجبارية منهم أو بابتزازهم بالوسائل المختلفة، على أية حال، فعلى الرغم من أن بطرس بارسيميس كان نموذجًا فريدًا للطموح الشخصي؛ فإن وجوده وأقرانه من الصيارفة في

أروقة البلاط يسر لهم السبل لتحقيق المكاسب الفردية وكذلك الفئوية، التي تجلت في دورهم في تحديد مسار المعاملات المالية بينهم وبين الحكومة البيزنطية في القالب التشريعي في بداية عهد جستنيان على وجه الخصوص.

وعن الممارسة الفعلية للقروض الحكومية في عهد الإمبراطور جستنيان؛ فقد قدم كوريبوس Corippus شاعر البلاط البيزنطي في قصيدته في مديح الإمبراطور جستين الثاني Justin II(٥٦٥-٥٧٨م)[٢٣] عند تناوله للأزمات التي وقعت في أواخر عهد جستنيان وصفًا لتوسلات المقرضين البؤساء المتكررة لاستعادة أموالهم التي اقترضتها منهم الحكومة البيزنطية إجباريًا،[٢٤] ولم يشر كوريبوس إلى كيفية ونوعية هذا الاقتراض الإجباري الذي مارسته الحكومة في اقتراض تلك الأموال، وعند مناقشة هذه الرواية يكون من الأفضل التعرف على الظرف السياسي في الإمبراطورية في أواخر عهد جستنيان، حيث كانت أبرز أحداثه عقد اتفاقية سلام مع الملك الفارسي كسرى الأول أنوشروان(٥٣١-٥٧٩م) عام ٥٦٢م مدتها خمسون عامًا، تعهد بموجبها الإمبراطور جستنيان بدفع جزية سنوية تُقدر بثلاثين ألف صولدي Solidi (نوميزماتا)، واشترط الملك الفارسي دفع جزية سبع سنوات مقدمًا.[٢٥]

وأمام هذا التحدي المالي الضخم، خالف الإمبراطور جستنيان وإدارته المالية ما أقره في تشريعاته؛ فاستحدث ضرائب جديدة أثقلت كاهل رعاياه، وتعسف موظفوه في جبايتها، على عكس ما نصت عليه تشريعاته بضرورة الدفاع عن رعاياه من تجاوزات موظفي الضرائب، هذا بالإضافة إلى المغالاة في الأسعار المقررة للوظائف الحكومية، على الرغم من وعوده المتكررة بعدم ابتزاز الراغبين في شغلها، هذا فضلًا عن قيامه بتزييف العملة والتلاعب في وزنها.[٢٦]

وبالنظر إلى تلك الإجراءات يمكن تصور الواقع الفعلي في التعامل مع المقترضين؛ إذ كان بإمكان الإمبراطور جستنيان استخدام أساليب مختلفة لإجبار المقرضين على إقراض الحكومة ما تريده من أموال دون قيد أو شرط، كالضغط عليهم بالوظائف الحكومية التي قاموا بشرائها لهم أو لذويهم، والتلويح بإقصائهم منها، أو التضييق عليهم في تجاراتهم وفرض رسوم إضافية، وإطلاق يد موظفي الحكومة للعبث معهم كيفما شاءوا، أو التهديد بمصادرة الممتلكات لأتفه الأسباب، وتحت وطأة الضغوط المالية استخدمت الحكومة كافة الأساليب غير المشروعة دون أن يعبئوا بالقانون الذي حرص المشرع على صياغته بمثالية مطلقة بعيدة تماما عن الواقع الفعلي وممارسات الفساد المالي والإداري، وبذلك فقد كان الاقتراض الإجباري هو السبيل الوحيد

أمام الإمبراطور جستنيان للايفاء بالتزامه المالي، ومن البديهي في ظل هذا الظرف الاقتصادي ألا يكون هناك أية ضمانات لهؤلاء المقرضين حتى وإن امتلكوا عقودًا موثقة مُلزمة للخزانة الإمبراطورية التي باتت فارغة؛ لأنهم كانوا الطرف الضعيف أمام السلطة السياسية، أى أنهم ليس لديهم ما يلوحون به للحصول على ضمانات لاستعادة أموالهم.

وجدير بالذكر أن ثمة إشارة مهمة سجلها المؤرخ يوحنا مالالاس John Malalas مفادها أن الإمبراطور جستنيان استدعى الصيارفة في أغسطس عام ٥٦٢م، وأصدر أوامره لهم بتقديم عرض من زينة الأنوار النفيسة بمناسبة تدشين كنيسة الشهيدة ثيودورا The Holy Martyr Theodora،[٢٧]ولم يمض سوى ثلاثة أشهر على هذا الأمر الإمبراطوري، حتى اشترك بعض المقرضين من الصيارفة من تجار المجوهرات في مؤامرة فاشلة في الخامس والعشرين من نوفمبر ٥٦٢م لقتل الإمبراطور جستنيان في قصره، وكان أحد الصيارفة ويُدعى ماركيلوس Marcellus هو الرأس المدبر والممول للمتأمرين؛ إذ أمدهم بما يقرب من خمسين رطلًا من الذهب، أي ما يعادل ٣٦٠٠صولدي (نوميزماتا) وانضم إليه رفاقه إسحاق Isakios وفيتوس Vitus، كما اشترك معهم آخرون ومن أبرزهم سرجيوس Sergius وأبلابيوس Ablabios، وعلى الرغم من إسهاب الشواهد المصدرية في سرد تفاصيل المؤامرة وأسباب فشلها ومصير المتورطين فيها، فإنها لم تشر إلى دوافعها،[٢٨]ولكن الأحداث الواقعة في الأيام الأولى من اعتلاء جستين الثاني العرش فسرت دوافع تلك المؤامرة، ففور تتويجه وخروجه لساحة الهيبودروم Hippodrome[٢٩] تقدم إليه المقرضون من كبار التجار والصيارفة وبحوزتهم عقود الديون التي اقترضها الإمبراطور جستنيان منهم، وقدموا شكواهم إليه؛ فبادر الإمبراطور جستين بسداد ديون سلفه من خزانة أمواله الخاصة، وتسلم منهم مستندات القروض، وتجدر الإشارة هنا إلى أن زوجته الإمبراطورة صوفيا Sophia قامت في سبتمبر عام ٥٦٧م بسداد قروض جميع سكان القسطنطينية، وذلك بعد استدعاء الدائنين من الصيارفة والاطلاع على عقود القروض، وهتف سكان القسطنطينية بحياتها.[٣٠]

وهكذا فمن الواضح أن اشتراك المقرضين الصيارفة في مؤامرة اغتيال الإمبراطور جستنيان كان نتيجة بديهية لتوتر العلاقة مع الحكومة البيزنطية، وحالة السخط والاستياء الشديد التي كانت سائدة في صفوفهم جراء عدم إيفاء الحكومة بسداد قيمة القروض التي اقترضتها منهم، هذا بالإضافة إلى أن الأوامر الإمبراطورية لم تتوقف عن إثقال كاهلهم بتحمل النفقات الباهظة،

وبذلك فإن الواقع الفعلي للاقتراض الحكومي في عهد الإمبراطور جستنيان فرضته سياسته العسكرية والاقتصادية، وما مرت به الإمبراطورية من ظروف سياسية استمرت في عهد خلفه الإمبراطور جستين الثاني، الذي لم يكن لديه حلولًا بديلة لمواجهة أولى أزماته عند اعتلائه العرش سوى سداد الأموال لمستحقيها من المقرضين من ماله الخاص؛ لتدراك أخطاء سياسة سلفه، أما بالنسبة لسداد الإمبراطورة صوفيا ديون الأفراد للمقرضين، فلا تعدو عن كونها أحد الإجراءات التي قامت بها الإمبراطورة لاكتساب محبة رعاياهم في القسطنطينية في بداية عهد زوجها، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي خلفتها إدارة الإمبراطور جستنيان، أي أنها لا تعكس نهجًا ثابتا لتدخل السلطة السياسية في سداد قروض الأفراد.

وبالنسبة للقروض الحكومية في عهد خلفاء الإمبراطور جستنيان؛ فثمة معلومات مهمة أوردها المؤرخ ثيوفلاكت سيموكاتاTheophylact Simocattaعن نموذجين من الإقراض الحكومي أقرضهما الإمبراطور موريس Maurice (٥٨٢-٦٠٢م)،القرض الأول اقترضه الملك الفارسي كسرى الثاني(٥٩٠م-٦٢٨م) بعد اندلاع الثورة ضده في مديا Madia عام ٥٩٠م عندئذ لجأ إلى الإمبراطور موريس وطلب منه الحصول على قرض، وتعهد الملك كسرى بتسديد قيمته فور استعادة مملكته، واستجاب الإمبراطور موريس لطلبه وأقرضه قرضًا ماليًّا ضخمًا، كما أمده بالمساعدة العسكرية، وفور وصول الأموال للملك كسرى أرسل وثيقة القرض للإمبراطور، وقام بتوزيع الأموال على قواته، وأضاف المؤرخ إيفاجريوس Evagrius أن المبالغ المالية التي دفعها الامبراطور موريس كانت من أمواله الخاصة، وبعد نجاح الملك كسري الثاني في القضاء على الثورة واسترداد مملكته تنازل الملك الفارسي للإمبراطورية البيزنطية بموجب المعاهدة الموقعة مع الإمبراطور موريس عام ٥٩١م عن أقاليم شاسعة من أبرزها ميافارقين Martyropolis ودارا Dara والقسم الشرقي من أرمينيا الخاضع للسيادة الفارسية.[٣١]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة البيزنطية انتهجت سياسة دفع المبالغ المالية للقوى الخارجية المعادية للإمبراطورية البيزنطية من الأجناس المختلفة من الفرس واللمبارديين والقبائل السلافية والهون وغيرهم؛ لمواجهة مخاطر تلك القوى وتوظيفها لتحقيق الأغراض العسكرية والسياسية المختلفة، واتخذت هذه الأموال أشكالًا متنوعة أبرزها الجزية السنوية والرشوة،[٣٢] وتتجلى أهمية هذا النموذج من القروض الحكومية في كونه عَكَسَ أحد اشكال التوظيف السياسي للقروض من قِبل الإمبراطور موريس لتحقيق بعض الأهداف العسكرية؛ بالتدخل في الشئون

الفارسية ومناصرة الملك كسرى الثاني، ونجح من خلال هذا القرض في تحقيق مآربه في الجبهة الفارسية، وعالج أخطاء السياسة الخارجية لأسلافه الذين تورطوا في حروب مريرة مع الفرس جراء رفض دفع الجزية السنوية المقررة على الإمبراطورية البيزنطية منذ عهد الإمبراطور جستنيان، فتغيُّر سياسة الإمبراطور موريس مع ملوك فارس كانت نتيجةً طبيعية لتغيُّر الظرف الداخلي الفارسي، بشكل أحدث صياغة مختلفة للمشهد السياسي من الخضوع والإذعان إبان عهد الإمبراطور جستنيان إلى إملاء الشروط وتحقيق المكاسب في عهد الإمبراطور موريس وهذا بدوره شكل النهج المالي المختلف للحكومة البيزنطية مع الملك الفارسي.

أما القرض الثاني فأقرضه الإمبراطور موريس للبطريرك يوحنا الرابع المعروف بالصائم John IV Nesteutes بطريرك القسطنطينية (٥٨٢-٥٩٥م)، وفقا لرواية المؤرخ ثيوفلاكت سيموكاتا الذي أشار إلى وثيقة القرض الموقعة بينهما بمبلغ كبير للغاية من المال اقترضه البطريرك بضمان ممتلكاته الخاصة، وبعد وفاة البطريرك في الثاني من سبتمبر عام ٥٩٥م، قام الإمبراطور بتمزيق وثيقة القرض عن طيب خاطر؛ وذلك بعد اكتشافه عوز البطريرك وفاقته وعفته عن إظهار ذلك لأحد، فعند وفاته لم يكن يملك أي شيء يذكر سوى سرير خشبي وفراش ولباس رث، وأثناء الاحتفال بعيد القيامة، آثر الإمبراطور قضاء ليلته على سرير البطريرك تاركًا سريره الفاخر المرصع بالأحجار الكريمة تَيمُّنًا به.[٣٣] واختلف هذا القرض عن سابقيه في أنه كان قرضًا فرديًّا تم عقده بين الإمبراطور وبطريرك القسطنطينية، وفي ظل صمت الرواية عن مبررات اقتراض البطريرك لهذا المبلغ الكبير على حد وصف ثيوفلاكت سيموكاتا، يصعب التكهن بمدى دقته في تقدير قيمة القرض، لا سيما أن شخصية بمواصفات البطريرك وما خلفه من إرث زهيد تثير التساؤل عن حاجته لتلك الأموال؛ لذا يبدو أن تقدير المؤرخ للقرض اكتنفه قدر من المبالغة، هذا بالإضافة إلى أن عظم المبلغ المقترض يتعارض مع الظرف المالي للإمبراطورية؛ إذ اضطر الإمبراطور موريس نتيجة الحروب المتواصلة في الجبهة الشرقية والشمالية إلى انتهاج سياسة التقشف المالي التي كلفته في نهاية الأمر عرشه وحياته.[٣٤] على أية حال، فقد رصدت الشواهد المصدرية في القرن السادس الميلادي نماذج للاقتراض والإقراض الحكومي على حد سواء.

وقد كان القرض الضخم الذي قدمته الكنيسة البيزنطية وعلى رأسها البطريرك سيرجيوس الأول Sergius (٦١٠-٦٣٨م) للإمبراطور هرقل Heraclius(٦١٠-٦٤١م) في بداية عهده

من أبرز نماذج القروض الحكومية في القرن السابع الميلادي، حيث وضعت الكنيسة تحت إمرته جميع ثرواتها من أموال مؤسساتها، وكذلك كنوز كنائس القسطنطينية والمقاطعات المختلفة من الشمعدانات والأواني وغيرها، والتي جرى تحويلها إلى كميات ضخمة من العملات الذهبية والفضية، ومنحت الكنيسة هذا القرض للإمبراطور هرقل على أن تستعيد قيمته عقب انتهاء الحرب مع الفرس،(٣٥)وجاء هذا الموقف من الكنيسة البيزنطية بعدما ساءت جميع أحوال الإمبراطورية الاقتصادية والعسكرية والإدارية، وتعاظمت الأخطار الخارجية المحدقة بها، ولا سيما الخطر الفارسي الذي أصبح يهدد وجود الإمبراطورية، ويوشك أن يسطر نهايتها سياسيًا وعقائديًا بعد انتصاراتهم المتتالية في أرمينيا وآسيا الصغرى وسوريا وفلسطين، ونقلهم الصليب المقدس إلى فارس إمعانًا في إذلال البيزنطيين، وبعد تلك الأحداث الجسام، اضطر الإمبراطور هرقل إلى عقد معاهدة مع الآفار مقابل دفع جزية كبيرة؛ كي يتخلص من مخاطر الجبهة الشمالية، ويتفرغ لمحاربة الفرس، وخرج الإمبراطور من القسطنطينية لمواجهتهم في الخامس من أبريل عام ٦٢٢م، وبعد انتصاره وعودته عام ٦٢٨م، عمل على تنظيم أمور الخزانة الإمبراطورية؛ لتسديد قرض الكنيسة .(٣٦)

ويرى ج. ب. بيوري Bury أن إنقاذ الإمبراطورية من الإفلاس والضياع من خلال هذا النوع من القروض، أعاد للأذهان ما قام به الرومان إبان الحرب البونية الثانية عندما لجئوا إلى الاقتراض العام من المواطنين لتمويل الحرب بعد استنزاف الخزانة العامة، هذا فضلًا عن أن هذا القرض من الكنيسة كان خير توصيف للحرب ضد الفرس بأنها حرب صليبية مقدسة.(٣٧)

وهكذا فقد كان قرض الكنيسة قرضًا استثنائيًا فرضته الأوضاع المتردية التي آلت إليها الإمبراطورية، وكذلك الحرب الاستثنائية بين البيزنطيين والفرس التي اختلفت عن الحروب السابقة في أنها كانت حرب وجود وليست حرب حدود، فأرادت الكنيسة تدعيم اقتصاد الإمبراطورية، وتأمين الخزانة العامة لها للعبور من المحن المحدقة بها، ومن الواضح أن هذا القرض جمع بين القيمة النقدية والعينية، وعلى الرغم من عدم وجود إشارة واضحة إلى قيمة محددة له، ووصفه بأنه شمل ثروات الكنيسة البيزنطية، لكنه من البديهي أن يتم حصر الثروات التي قدمتها الكنيسة للحكومة البيزنطية تيسيرًا لسداد قيمتها.

أما عن القروض الحكومية في القرن الثامن الميلادي؛ فقد تناولت الإكلوجا Ecloga (٣٨) في أربعة عشر نصًا قانونيًا ضوابط القروض بصفة عامة، وأنواعها الموثقة منها والشفهية،

وكذلك النقدية والعينية، كما ناقشت حالات الإقراض للفئات المختلفة، ومن أبرزها قروض فئة أصحاب السفن التجارية Naukleroi،[٣٩]وغيرهم من الفئات الثرية كالصيارفة،[٤٠]وعلى الرغم من ثراء النصوص القانونية المتعلقة بتفاصيل القروض في القالب التشريعي، فإنها لم تشر إلى القروض مع الحكومة البيزنطية على غرار تشريعات الإمبراطور جستنيان الأول التي أشارت إلى عقود القروض الموثقة مع الحكومة، كما أنه في ظل غياب الشواهد المصدرية عن حالات فعلية للقروض مع الحكومة يصعب التثبت من سياسة الأباطرة بشأنها في ذلك القرن، ويبدو أن ذلك يرجع إلى أن الكتابة التاريخية بعد عهد الإمبراطور هرقل توقفت ما يقرب من قرنين من الزمان حتى الربع الأول من القرن التاسع الميلادي تقريبًا؛ نظرًا لانشغال البيزنطيين بالصراع مع القوة الإسلامية الصاعدة.

وفي أوائل القرن التاسع الميلادي سجل المؤرخ ثيوفانيس معلومات تفصيلية عن الإدارة المالية للإمبراطور نقفور الأول Nicephorus I(٨٠٢-٨١١م) والإجراءات الاقتصادية التي أتخذها لتدعيم اقتصاد الإمبراطورية وتأمين الخزانة العامة،[٤١]ومن أبرزها ما أقره بشأن القروض الحكومية؛ إذ أنه على الرغم من إصداره مرسومًا حرم فيه على رعاياه في الإمبراطورية إقراض المال مقابل الفائدة، إلا أنه في مرسومه العاشر الصادر في ٨٠٩/٨١٠م أجبر أصحاب السفن التجارية في القسطنطينية على الاقتراض من الحكومة قرضًا ماليًا يقدر باثنى عشر رطلًا من الذهب لكل صاحب سفينة بفائدة قدرها ١٦,٦٪، هذا بالإضافة إلى إلزامهم بدفع الرسوم الجمركية المعتادة المقررة على البحارة عند العبور من المناطق الجمركية والمعروفة بـ kommerkia،[٤٢]وشهد العام الأخير من عهده توسع ملحوظ في عقود القروض بفائدة على السفن،[٤٣] وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤرخ المتأخر يوحنا زوناراس John Zonaras –الذي نقل عن المؤرخ ثيوفانيس– أكد استخدام الإمبراطور نقفور القوة مع أصحاب السفن التجارية في تنفيذ مرسومه العاشر.[٤٤]

وقد أثار هذا المرسوم نقاشًا بين المؤرخين المحدثين حول مدى الإجبار في تنفيذه، ويرى بيوري أن الإمبراطور نقفور لم يجبر أصحاب السفن التجارية على أخذ القروض بموجب هذا المرسوم، بل ألزمهم بالاقتراض من الحكومة وليس من أي شخص آخر في حالة احتياجهم للمال بالقيمة المالية والفائدة العالية المقررة في المرسوم، وتبنى جريجوري كاسماتيس الرأي نفسه،[٤٥] وأيا كانت الكيفية التي نُفذ بها هذا المرسوم؛ فقد كان غرض الإمبراطور نقفور من

إصداره أن تقوم الحكومة البيزنطية باحتكار عمليات إقراض المال مقابل الفائدة؛ وذلك لزيادة الموارد المالية للخزانة الإمبراطورية، والحد من تعاظم رأس المال لدى هذه الفئة الثرية من أصحاب السفن التجارية،(٤٦) هذا بالإضافة إلى رغبته في فرض سلطة الحكومة وسيطرتها على نشاطها في القسطنطينية؛ لقناعته التامة بحتمية هيمنة الحكومة على جميع أنشطة الفئات التجارية في الإمبراطورية، فبموجب هذا المرسوم أصبح الإقراض الحكومي منافسًا قويًّا للإقراض الخاص، الذي لم يكن ممنوعًا، ولكنه أصبح مقيدًا بعد تحريم الفائدة،(٤٧) ويشير هذا الإجراء إلى نفوذ فئة أصحاب السفن التجارية وثرائها في مطلع القرن التاسع الميلادي، وإلمام الإمبراطور نقفور بتفاصيل نشاطهم(٤٨)؛ فقد كان قبل اعتلائه العرش على رأس الإدارة المالية، حيث كان يشغل وظيفة لغثيت الجِينيكونlogothetes tou genikou.(٤٩)

والحقيقة فقد أحدث مرسوم الإمبراطور نقفور نقلة نوعية في القروض الحكومية؛ إذ تجلى فيه هيمنة الحكومة على عمليات الإقراض للفئات الثرية في الإمبراطورية؛ إذ أصبحت المقرض الرئيس للراغبين في الحصول على القروض، خاصة بعد تقويض الإقراض الخاص بحرمان المقرضين في الإمبراطورية من تحصيل فائدة الإقراض، وعلى الرغم من النقاش المثار حول الإجبار في تنفيذ هذا المرسوم، فإن مجرد إلزام أصحاب السفن التجارية بالاقتراض من الحكومة عند الحاجة وفق الفائدة المنصوص عليها هو في حقيقة الأمر إجبار لعدم توافر البديل أمامهم، وقد اختلفت سياسة الإمبراطور نقفور في القروض عن سابقيه في كونه عمد إلى استخدام الإقراض كمورد لضخ الأموال في الخزانة الإمبراطورية بتلك الفائدة التي فاقت النسبة المقررة في عهد جستنيان الأول، أي أنه لم يلجأ للقروض الحكومية لحل أزمة سياسية أو عسكرية، بل كان ذلك أحد إجراءات الإصلاح المالي التي أتخذها لتقوية اقتصاد الإمبراطورية.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع الميلادي وأوائل القرن العاشر الميلادي نوقشت مسألة القروض في تشريعات الإمبراطور باسيل المقدوني Basil I (٨٦٧-٨٨٦م) وابنه الإمبراطور ليو السادس بداية من"المقدمة" المعروف بـ "الإيباناجوج" He Epanagoge"، مرورًا بالبروخيروس نوموس "Ho Prochiros Nomos"، وكتاب "والي المدينة" Eparchikon Biblion"، وانتهاءً بالمتجددات "Novels"،(٥٠)وركزت في مجملها على ضوابط اتفاق طرفي القروض والضمانات والسماح بتحصيل الفائدة تارة، وتحريمها تارة أخرى،(٥١)

وانتهجت تشريعات الأسرة المقدونية نهج الإكلوجا في عدم الإشارة إلى أية ضوابط قانونية بشأن القروض الحكومية في القالب التشريعي.

وثمة إشارات مصدرية مهمة تتعلق بالاقتراض الحكومي تعود للنصف الأول من القرن العاشر الميلادي سجلها كتاب "عن مراسم البلاط البيزنطي" De Cerimoniis Aulae Byzantinae" للإمبراطور قسطنطين السابع بورفيروجينيتوس Constantine VII Porphyrogenitus(٩١٣-٩٥٩م) عند تناوله تفاصيل استعدادات البلاط البيزنطي لاستقبال المبعوثين المسلمين القادمين من طرسوس، في الحادي والثلاثين من مايو عام ٩٤٦م للتفاوض على تبادل الأسرى،[٥٢] إذ أشار إلى قيام القصر الإمبراطوري باقتراض الأعمدة والشمعدانات الفضية بسلاسلها الفضية من الكنائس لتزيين التريكلينوس الكبير بقصر ماجناورا Magnaura،[٥٣] وتكليف والي القسطنطينية Eparchos بالمساهمة في تزيين القصر والهبيودروم والشوارع والطرق في العاصمة، وتنفيذه الأمر الإمبراطوري من خلال اقتراض المشغولات الذهبية والفضية واللافتات المعدنية من تجار المجوهرات لتزيين القصر الإمبراطوري.[٥٤]

وجدير بالذكر، أن الحكومة البيزنطية فرضت قيودًا صارمة على كمية المادة الخام من سبائك الذهب الخام، أو المشغولات الذهبية التي يحصل عليها كل تاجر من تجار المجوهرات، وحددتها برطل واحد من الذهب، وعند تجاوز هذه الكمية ألزمته بإبلاغ رئيس نقابته Ton Chrysochon، وإلا وُقعت عليه عقوبة الجلد،[٥٥] ومن الواضح أن الحكومة البيزنطية اتخذت تلك الإجراءات والاستعدادات؛ بهدف إظهار ثرائها أمام سفرائها الأجانب ولا سيما العرب المسلمين،[٥٥]ولتحقيق هذا الهدف عمدت الحكومة إلى تسخير ثروات جميع قطاعاتها، ويبدو أن هذا النوع من الاقتراض العيني لنفائس الكنائس وتجار المجوهرات لاستخدامها في المناسبات الرسمية اقترنت مدته بانتهاء مراسم الاستقبال للوفود الأجانب في العاصمة البيزنطية، ولكن يبقى التساؤل حول الضمانات الحكومية المقدمة لتجار المجوهرات حول هذا الاستخدام المشروط لمشغولاتهم، وكذلك الفائدة العائدة عليهم؟ وفي ظل صمت الشواهد المصدرية المتاحة حيال ذلك يصعب التثبت من الإجراءات المتبعة في ذلك، لكن من البديهي أن يتم تسجيل قيمة المشغولات المقترضة وأنواعها بدقة؛ حفاظًا على حقوق مالكيها، هذا بالإضافة إلى أن ذلك كان يدخل في نطاق مسئوليات والي العاصمة.

الخاتمة:

وأخيرا؛ يمكن القول أن الظروف السياسية للإمبراطورية لعبت دورًا محوريًا في توجيه سياسة الأباطرة في الاقتراض والإقراض على حد سواء بشكل عَكَسَ بوضوح علاقة التأثير والتأثر بينهما، وظهر ذلك جليًا في لجوء الإمبراطور جستنيان الأول للقروض الإجبارية بعد توقيع المعاهدة مع فارس عام ٥٦٢م، وكذلك في إقراض الإمبراطور موريس للملك الفارسي كسرى إبان حربه لاسترداد ملكه، وتوظيف الإمبراطور البيزنطي للقروض كأحد وسائل كسب ولاء أعداء الإمبراطورية والتدخل في شئونهم الداخلية؛ لتحقيق المكاسب السياسية، هذا بالإضافة إلى قرض الكنيسة للإمبراطور هرقل لمواجهة الخطر الفارسي، ولكن في الوقت نفسه شكلت القروض الحكومية أحد وسائل السلطة السياسية للإصلاح الاقتصادي كما حدث في المرسوم العاشر للإمبراطور نقفور الأول الذي أراد احتكار الحكومة للقروض مع أصحاب السفن التجارية بفائدة عالية لضخ الأموال في الخزانة الإمبراطورية، وأصبح الإقراض الحكومي بذلك المنافس الأول للإقراض الخاص الذي نجحت الحكومة في تقويضه بإلغاء الفائدة، أي أن الحكومة فرضت سيطرتها على القروض بفرض القيود وليس بتقديم امتيازات للمقترضين، ومن الواضح من تتبع نماذج القروض أن نهج الحكومة البيزنطية لم يتغير من حيث تركيزها على الفئات الثرية في الإقراض والاقتراض؛ لكونها القوة الاقتصادية المالكة لرأس المال، فتارة انتزعت أموالها قسرًا لحاجتها الشديدة، وتارة أخرى فرضت عليها قيود صارمة لإحكام قبضتها على نشاطها الاقتصادي في المجتمع البيزنطي، وعلى الرغم من أن الشواهد المصدرية قدمت نماذج مختلفة للقروض سواء نقدية أو عينية أو تشمل كليهما، فإنها لم تشر في مجملها لقيمة محددة لتلك القروض باستثناء القرض المنصوص عليه في مرسوم الإمبراطور نقفور الذي حددت فيه القيمة والفائدة، ومن الملاحظ أن الاقتراض الحكومي خلال الفترة موضع الدراسة فاق بكثير الإقراض الحكومي، وهذا يشير في المقام الأول إلى الأزمات المالية والسياسية التي عصفت بالإمبراطورية خلالها، ولتقييم مدى نجاح سياسة الحكومة البيزنطية في القروض، فمن الواضح أنها ساهمت في حل بعض الأزمات السياسية التي حلت بالإمبراطورية أحيانا، وفي تعقيد الأمور أحيانًا أخرى، فلم تكن هناك سياسة ثابتة، بل اقترنت بشخص الإمبراطور وطبيعة الظرف السياسي والاقتصادي للإمبراطورية.

الهوامش

(١) ولأنجليكي لايو أكثر من دراسة في التاريخ الاقتصادي للإمبراطورية البيزنطية، لعل أهمها "التاريخ الاقتصادي لبيزنطة من القرن السابع حتى القرن الخامس عشر الميلادي" المكون من ثلاثة أجزاء، وضم مجموعة كبيرة من البحوث المتخصصة في الجوانب المختلفة للتاريخ الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى دراستها بمشاركة سيسيلي موريسون، والتي حملت عنوان "الاقتصاد البيزنطي"، كما صدرت لها دراسة بعنوان "الفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية في بيزنطة"، انظر،

A. Laiou,"The Byzantine Economy in the Mediterranean Trade System, Thirteenth-FifteenthCenturies," ***DOP*** 34/35(1980-81),pp.198-205; Idem, Gender, Society and Economic Life in Byzantium (London 1992);Idem,The Econimic History of Byzantium from the Seventh Through the Fifteenth Century, 3 Vols (Washington,D.C., 2002);Idem.,& C.Morrisson,Byzantine Economy, (Cambridge 2007); Idem,Ecomic Thought and Econimic life in Byzantium,(Ashgate 2013).

(٢) W.Treadgold, The Byzantine State Finance in the Eighth and Ninth Centuries (New York 1982);R.J.Lilie, "Die byzantinischen Staatsfinanzen im 8./9. Jahrhundert"***BSI*** 48(1987),pp. 49-55.

(٣) M.Hendy, Coinage and Money in the Byzantine Empire(1081-1261)(Washington, D.C.1969); Idem, Studies in the Byzantine Monetary Economy,(Cambridge 1985); Idem, The Econemy, Fiscal Administration and Coinage of Byzantium (Northampton 1989);Idem, Cataloge of the Byzantine Coins in the Dumbarton Oaks Collection and in the Whittemore Collection, VI (1081-1261)(Washington, D.C.1999);C.Morrisson, "La logarikè: reforme monétaire et reforme fiscale sous Alexis I^{er} Comnéne," ***TM*** 7(1979), pp. 419-464;C.Morrisson et als, L'or monnaye´ I: De Rome a Byzance (Paris 1985); C.Morrisson et als, Les trésors monétaires byzantins des Balkans et d'Asie mineure(491-713) (Paris 2006); N.G.Moschonas, Money and Markets in the Palaeologan Era (Athens 2003); P.Grierson, Catalogue of the Byzantine Coins in the Dumbarton Oaks Collection and in the Whittemore Collection, II (610-717) (Washington,D.C 1968); III (717–1081) (Washington, D.C., 1973); V (1258–1453) (Washington, D.C., 1999); C. S. Lightfoot, "Byzantine Antolia: Reassessing the Numismatic Evidence," ***Revue numismatique*** 158 (2002), pp. 229-239. D.Zakythinos, Crise monétaire et crise économique à Byzance du XIIIe au XVe siècle (Athens 1948: repr in. Idem, Byzance: état, société, économie (London 1973).

(٤) W.Ashburner,"A Byzantine Treatise on Taxation,"***Journal of Hellenic Studies*** 35 (1915),pp.76-84; G.Ostrogorsky, "Pour l'histoire de l'immunité à Byzance," ***Byzantion*** 28 (1958),pp.165-254; Ch. Brand, "Two Byzantine Treatises on Taxation," ***Traditio*** 25(1969),pp.35-50**;** K. Hopkins**,** "Taxes and Trade in the Roman Empire(200 B.C. - A.D. 400), " ***JRS*** 70 (1980),pp.101-125; J. Durliat, "Taxes sur l'entreé des marchandises dans la cité de Carales-Cagliari à lépoque byzantine," ***DOP*** 36 (1982), pp.1–14 ; A.Haevey, "The Land and Taxation in the Regin of Alexios I Komnenos: the Evidence of Theophylakt of Orchid," ***Revue des***

études byzantines,tome 51(1993), pp. 139-154; N.Oikonomides, Fiscalité et exemption fiscal à Byzance IX^{e}-XI^{e} siècles (Athènes 1996); L.Nevilie, ″The Marcian Treatise on Taxation and the Nature of Bureaucracy in Byzantium,″ ***Byzantinische Forschungen*** XXVI (2000), pp. 47-62.

(٥) وسام عبد العزيز فرج،″السياسة المالية للدولة البيزنطية في أواخر القرن الساس الميلادي (٥٦٥-٥٨٢م)″،بحث منشور في بيزنطة: قراءة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، (القاهرة ٢٠٠٣م)، ص ١١-٤٤.؛ وديع فتحى عبد الله،″الإصلاح الضريبي والمالي في الإمبراطورية البيزنطية زمن نقفور الأول (٨٠٢-٨١١م)″، ***مجلة التاريخ والمستقبل***، جامعة المنيا، العدد الأول (يناير ٢٠٠٠م)، ص ١٨٩-٢٥٩.

(٦) تجدر الإشارة إلى أن عمليات الإقراض والاقتراض في العصرين اليوناني والروماني نالت قسطًا طيبًا من اهتمام الباحثين المحدثين ومن أبرزهم كل من بول ميليت Paul Millet وإدوارد كوهين Edward Cohen وغيرهم لمزيد من التفاصيل انظر،

R.Bogaert,″Banquiers, courtiers et Prêts maritiemes à Athénes et à Alexandrie,″ ***Chronique d'Egypte*** 40 (1965), pp.140-156; de Ste.Croix,″ Ancient Greek and Roman Maritime Loans, ″ in *Debits, Credits, Finiance and Profits*, ed.H.Edey and B.S Yamey (London 1974) ; P.Millet, ″Maritime Loans and the Structure of Credit in Fourth Century Athens,″ in.*Trade in the Ancient Economy*, ed.P. Garnsey, K. Hopkins and C.R.Whittaker (Berkeley 1983); Idem, Lending and Borrowing in Ancient Athens (Cambridge 1991); E.Cohen, Athenian Economy & Society: A Banking Perspective (Priceton 1992).

(٧) G.Billeter, Geschicht des Zinsfusses im griechisch-römischen Alterum bis auf Justinian (Leipzig 1898;repr. Vaduz, 1970); S.Homer&R.E.Sylla, *A History of Interest Rates* (New Brunswick 1977).

(٨) G.Cassimatis, Le intétêts dans legislation de Justinien et dans le droit byzantine (Paris 1931); D.Gofas,″The Byzantine Law of Interest,″ in Laiou, *The Econimic History of Byzantium from the Seventh,*Vol.3, pp.1095-1104; D.Rockwell, ″The Corrupting Sea Loan Justinian's Failed Regulation of Pecunia Traiectitia,″ MA.Thesis (Central European University, Budapest 2019)

(٩) J.Keenan, ″A Constantinpole Loan, A.D 540,″***Bulletin of the American Society of Papyrologists*** 29 (1992),pp. 175-182.

(١٠) O.Maridaki-Karatza, ″Legal Aspects of the Finiancing of Trade,″ in. A. Laiou, The Econimic History of Byzantium from the Seventh, Vol.3, pp.1105-1120,esp.1106- 1109.

(١١) اتبعت إدارة جستنيان المالية سياسة ضرائبية جائرة أثقلت كاهل رعاياه الذين تحملوا قرابة العشرين ضريبة، ووصفت المصادر التاريخية المعاصرة معاناة المواطنين من جباة الضرائب، وظلم موظفي الإدارة المالية وتجاوزاتهم بحق سكان القسطنطينية والأقاليم ومعاناتهم من صنوف الابتزاز المختلفة، ومن أهم الإشارات في هذا الشأن ما سجله المؤرخ بروكوبيوسProcopius حول تنازل سكان الريف عن أراضيهم سواء بالبيع أو الرهن للخزانة الإمبراطورية؛ نتيجة عجزهم عن سداد الضرائب المتراكمة عليهم، كما وصف المؤرخ يوحنا الليديJohn Lydus حالة الفزع التي كانت تصيب سكان الأقاليم من جباة الضرائب والتي فاقت الفزع من

غزو العدو الأجنبي لمزيد من التفاصيل انظر، وسام عبد العزيز فرج، السياسة المالية، ص ١٢-١٣، وانظر أيضا،

Procopius, The Secret History, Trans .A.Kaldellis, (Cambridge 2010),pp.58,82,101-102 ;John Lydus, On Powers or the Magistarcies of the Roman State, Trans. A.C.Bandy,(Philadelphia 1983),pp. xix,243-245.

(١٢) وجدير بالذكر أن هناك عدة مرادفات تستخدم للإشارة إلى الصيارفة منها /argentarius ἀργυροπράτης/argyropratēs وكذلك τραπεζίτης/trapezitēs و kollybistēs / καταλλάκτης/katallaktēs وأيضا κολλυβιστής، لمزيد من التفاصيل انظر،

J. Barnish, ″ The Wealth of Julianus Argentarius: Late Antique Banking and the Mediterranean Economy,″ ***Byzantion*** 55 (1985), pp. 5-38; S. Cosentino, ″Le fortune di un banchiere tardoantico. Giuliano argentario e l'economia di Ravenna nel VI,″ Santi banchieri re. Ravenna e Classe nel VI secolo, San Severo il tempio ritrovato, ed. A. Augenti and C. Bertelli,(Milan 2006), pp. 43-48; S.Cosentino,″Banking in Early Byzantine Ravenna,″ ***Cahiers de recherches médiévales et humanists*** 28 (2014),pp. 243-254, esp. 244-245.

(١٣) وتشمل الخزانة العامة للإمبراطورية جميع نفقات الإمبراطورية وتضم مناجم الذهب ودور سك العملة والضرائب المفروضة على المعادن النفيسة وغيرها، وفي المقابل يوجد أيضا الخزانة الخاصة rerum privatarum، التي تشمل النفقات الشخصية للأباطرة والعقارات والضياع الزراعية والرعوية المملوكة للتاج وغيرها، ويشرف على إدارة الخزانة العامة موظف حمل لقب ناظر الخزانة العامة comes sacrarum largitionum يقابله موظف آخر وهو ناظر الخزانة الخاصة comes rerum privatarum ، وقد استمرت وظيفة ناظر الخزانة العامة حتى القرن السابع الميلادي، وثمة بعض الشواهد المصدرية حول شخوص شاغلي هذه الوظيفة قبيل اختفائه ومنهم المدعو أثناسيوس Athanasius عام ٦٠٥م وأنستاسيوس Anastasius في الفترة (٦٠٨-٦٠٩م)، هذا بالإضافة إلى ثيودور Theodore الذي شغله في عهد الإمبراطور طيبريوس الثاني Tiberius II(٦٩٨-٧٠٥م) وتجدر الإشارة هنا إلى أن لقب "لغثيت الجِينيكون قد حل محل هذا اللقب " لمزيد من التفاصيل انظر، وسام عبد العزيز فرج،" الألقاب والمناصب الحكومية في بيزنطة بين الاستمرارية والانقطاع،" بحث منشور في: بيزنطة قراءة في التاريخ السياسي والإداري، (القاهرة ٢٠٠٤م) ص ٣٣-٦٣،ص ٥٩ حاشية٣١.

The Theodosian Code and Novels and the Sirmondian Constitution, Trans. C.Pharr, ,(Princeton 1952),pp.596-598; cf.also, J.B. Bury, The Imperial Administrative System in the Ninth Century, with a Revised Text of Kletorologion of Philotheos (London 1911),pp.86-87; H.M.Jones, The Later Roman Empire 284-602 a Social, Economic and Administrative Survey, 3 Vols (Oxford 1964),Vol.1, pp.369-370, 411-437.

(١٤) حدد الإمبراطور جستنيان قيمة الفائدة على القروض بنسب مختلفة إذ أقر قيمة ٦٪ لعامة الناس، بينما حددها بواقع ٤٪ لحاملي الألقاب السيناتورية، والرتب الوظيفية العليا ممن يندرجون ضمن المنزلة الوظيفية

الأولى المعروفة باسم الرجال اللامعين ـviri illustris وفي تشريعات لاحقة أقر بعض الاستثناءات في قيمة فائدة قروض الصيارفة، وكذلك قيمة الفائدة على قروض السفن التجارية التي حددها بنسبة ١٢٪ لتصبح القيمة الأعلى للفائدة على الإطلاق؛ وذلك نظرا لما يكتنفها من مخاطرة كبيرة، ومن الامتيازات التي تمتع بها الصيارفة بموجب القانون تحصيل قيمة الفائدة المقدرة بـــ ٨٪ على القروض على الفور قبل إتمام الاتفاق النهائي بين طرفي القرض، وبذلك ألغى الإمبراطور جستنيان الشرط المنصوص عليه في القانون الروماني بعدم السماح بتحصيل القيمة إلا بعد الانتهاء من الاتفاق على بنود القرض بين الدائن والمدين ولمزيد من التفاصيل عن امتيازات الصيارفة والمعاملات القانونية الخاصة بهم في عهد الإمبراطور جستنيان انظر،

Rockwell, The Corrupting Sea Loan, pp.37-38.note.170.

(١٥) Justinian, Corpus Juris Civilis, Vol,3, *Novellae*, Trans. F..H. Blume, ed. R. Schoell and G. Kroll, (Brelin: Weidmann 1959).

وهناك ترجمة حديثة لمتجددات جستنيان قام بها ديفيد ميلير وبيتر ساررريس

The Novels of Justinian, a Complete Annotated Eng. Trans. D. Miller, ed. P. Sarris, 2 Vols (Cambridge 2018),Nov.136,c.,2,3,4,5.

(١٦) ومن تلك المراسيم، المرسوم السابع الصادر في الأول من مارس عام ٥٤٢م الذي ناقش في بنوده الثمانية جملة من الامتيازات للصيارفة حول الوظائف، وكفالة القروض، وكذلك قروض الملكية بشكل يكفل جميع الحقوق المالية لهم ولورثتهم، هذا بالإضافة إلى المرسوم التاسع الذي ناقش عدة قضايا مهمة، لعل أبرزها امتيازاتهم في حالة النزاع القضائي مع المقترضين لمزيد من التفاصيل انظر،

Jones, The Later Roman Empire,Vol.1.pp.350-351,Vol, 3. p.69.note.63.

(١٧) Nov.Just. 32.34.

(١٨) S.Cosentino,"Banking in Early Byzantine Ravenna," ***Cahiers de recherches médiévaleset humanists*** 28 (2014), pp. 243-254, esp. 247.

(١٩) انظر حاشية (١٣) من هذا البحث.

(٢٠) الوالي البرايتوري وترجمة اللقب الحرفية قائد الحرس أو قائد المعسكر الإمبراطوري، تعددت مسئولياته في عهد الإمبراطور دقلديانوسDiocletian (٢٨٤-٣٠٥م) فقد ترأس القيادة العسكرية وكذلك الإشراف على الحكومة المركزية، وقام الإمبراطور قسطنطينI Constantin (٣٢٤-٣٣٧م) بتعيين أبنائه قياصرة على مقاطعات الإمبراطورية وأسند الإدارة الفعلية في تلك المقاطعات إلي أعوانه، ومنحهم لقب الوالي البرايتوري، وكان ذلك بداية انفصال شاغل هذا المنصب عن شخص الإمبراطور واقتصار اختصاصاته على الإدارة المدنية في المقاطعات، كما تم تجريد الوالي البرايتوري من السلطة العسكرية، وترتب على هذا التعديل الإداري ظهور مناصب عسكرية ومدنية جديدة تتبع شخص الإمبراطور مباشرة، لمزيد من التفاصيل انظر، وسام عبد العزيز فرج، "الألقاب والمناصب الحكومية،" ص ٤١.

(٢١) يعد المؤرخ بروكوبيوس المصدر الوحيد الذي ذكر معلومات تفصيلية عن شخصية بطرس بارسيميس، فأشار إلى أنه في الأصل من بلاد الشام، وتحديدًا من أنطاكية، وكانت أول قراراته عندما شغل وظيفة ناظر

الخزانة الإمبراطورية خلفا لثيودوتيس Theodotes حرمان الجنود من رواتبهم، هذا فضلًا عن سك عملة خفيفة الوزن من الصولديSolidus (نوميزماتاnomismata)، هذا بالإضافة إلى أنه جنى ثروات طائلة بعد احتكار الحكومة البيزنطية لصناعة المنسوجات الحريرية، إذ وُضعت مسئولية إدارتها تحت أمرته بصفته الوظيفية كناظر للخزانة العامة ورغم تجاوزاته، لم يجرؤ الإمبراطور جستنيان على إقصائه من منصبه؛ نظرًا لحماية الإمبراطورة ثيودورا Theodora ورعايتها له، وقد وصفه بروكوبيوس بأنه كان ماهرًا بسرقة الأموال وأعمال الغش والخديعة، كما أشار إلى دفاعه عن أتباع ماني Manicheans لذا تم التشكيك في صدق عقيدته واتهامه باعتناق المانوية ولمزيد من التفاصيل انظر،

Procopius, The Secret History, pp.95,97-99,103,112;cf.also,;J.Haury,"Petros Patrikios Magister und Petros Patrikios Barsymes," ***Byzantinische Zeitschrift*** 14 (2) (1905) ,pp.529-531; J.A.S.Evans, The Age of Justinian the Circumstances of Imperial Power, (Routledge 1996),pp.53,198.234,236-237;W.Treadgold, A Concise History of Byzantium, (Palgrave 2001), p. 63; J.Banaji, Exploring the Economy of Late Antiquity, Selected Eassays,(Cambridge 2016),pp. 83,85,109.

(٢٢) Jones, The Later Roman Empire,Vol.2. p. 864.

(٢٣) الشاعر كوريبوس إفريقي المولد، جاء إلى القسطنطينية وشغل وظيفة النوتاريوس notarius في عهد الإمبراطور أناستاسيوس الأول Anastasius I (٤٩١-٥١٨م)، ثم شغل وظيفة الحاجب في عهد الإمبراطور جستنيان، ويعد آخر شعراء اللاتينية في العصر البيزنطي الباكر، وأهم أعماله قصيدة مدح الإمبراطور جستين الثاني بمناسبة تتويجه في الثالث عشر من نوفمبر ٥٦٥م المعنونة "في مدح جستين الأوغسطس الأصغر" In laudem Iustini Augusti minoris، وترجمتها للإنجليزية أفريل كاميرون Averil Cameron ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن ديفيد لي إيشيرت David Lee Eichert قدم في أطروحته مناقشة شعر كوريبوس كنموذج لشعراء البلاط وتناول الوظيفة السياسية لشعر المديح في بلاط الإمبراطور جستين لمزيد من التفاصيل انظر،

J.Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire, 3 Vols (Cambridge 1992),Vol.3. p.354f .;M.L.W.Laistner, Thought and Letters in Western Europe(Cornell 1957),p. 113; D.L.Eichert, "Corippus's Route to Constantinople, the Political Function of Panegyrics at the Court of Justin II and Sophia," MA Thesis(Central European University, Budapest 2017).

(٢٤) Flavius Cresconius Corippus, In laudem Iustini Augusti minoris,Trans.A.Cameron,(London 1976), pp. I . 376 f. 177,

(٢٥) مرت الحرب بين الإمبراطورية البيزنطية وفارس بمراحل كثيرة، تجلى فيها حرص الإمبراطور جستنيان على مسالمة الفرس، فعلى مدار حكمه عقد معهم أكثر من معاهدة كانت الأولى عام ٥٣٢م، ثم الثانية عام ٥٤٥م، وأخيرًا الثالثة عام ٥٦٢م، أي قبيل وفاته بقليل، وأسهبت المصادر التاريخية في تناول الحروب والعلاقات بين البيزنطيين والفرس. لمزيد من التفاصيل انظر،

The Chronicle of John Malalas, Trans. E. Jeffreys, M. Jeffreys & R. Scott, (Melbourne 1986), pp. 42, 152- 153, 155-160, 169-173, 189-190, 231-233, 296-298 ,310-313, 317, 412-415,434-435, 441, 444, 452; Procopius, History of the Wars, Trans. H.B.Dewing,(University of Harvard 1914); Agathias, The Histories, Trans.J.D.Frendo,(Berlin. New York 1975),pp. 52. 116. 129. 131-134; cf.also, A.Cameron,"Agathius on the Sassanians,"***DOP*** 23,(1969-1970), pp. 127-135.

(٢٦) Procopius, The Secret History, pp.95,97-99,103,112; John Lydus, *On Powers or the Magistarcies*, pp.243-245; Flavius Cresconius Corippus, In laudem, II.249-50.p.170.cf.also,A.Vasiliev, History of the Byzantine Empire 324-1453, Vol.1.(University of Wisconsin 1958), pp.161-162.

(٢٧) The Chronicle of John Malalas, pp.300-301.

(٢٨) كانت الخطة أن يتم قتل الإمبراطور جستنيان أثناء جلوسه في التريكلينوس triclinium بالقصر الإمبراطوري مساءً، وشارك في هذه المؤامرة سرجيوس ابن شقيقة أيثيريوس Aitherios وأبلابيوس ابن ميلتاديس Meltiades وبولس الذي كان يعمل أمينًا للسر curator في خدمة بليزاريوس Belisarius، وأفشى أبلابيوس سر المؤامرة إلى القنصل يوسابيوس Eusebius الذي أبلغ الإمبراطور على الفور بمخططهم، وتم القبض على أبلابيوس وقام ماركيلوس بقتل نفسه، بينما فر سرجيوس ولجأ إلى فناء كنيسة العذراء في بلاشيرن Blachernai في شمال غرب القسطنطينية، وتم إخراجه منها بالقوة، وغير معلوم مصيره. لمزيد من التفاصيل انظر،

The Chronicle of John Malalas, pp. 301−303; Paul the Silentary, Description of Hagia Sophia, in. Three Political Voices from the Age of Justinian,Trans.P.Bell.(Liverpool 2009), pp.190-191; Flavius Cresconius Corippus, In laudem,1.60; The Chronicle of Theophanes Confessor: Byzantine and Near Eastern History AD 284-813, Trans. C.Mango & R.Scott, (Oxford 1997), pp. 349-350; I.Syvänne, Military History of Late Rome 518-565, (Yorkshire- Philadelphia 2021), pp. 362-363.

(٢٩) الاسم اليوناني القديم " هيبودروم " Hippodrome أُشتق من كلمتين: "هيبوس" *hippos* (ἵππος) وتعني "حصان"، و "دروموس" *dromos* (δρόμος) بمعنى "مضمار". وأطلقه الإغريق القدماء على عروض سباق الخيل أو سباق العربات التي تجرها الخيل، وبعد ذلك عُرف عند الرومان باسم "السيرك" Circus، ربما لشكله الدائري، انظر، عبد العزيز رمضان، "سياسة أباطرة أسرتَي قسطنطين وثيودسيوس تجاه العروض العامة بين الموروث الروماني والأيديولوجية الكنسية، "***حوليات المؤرخ المصرى***، (يوليو ٢٠١٥م)،،ص ١- ٨٥، ص ١٢ حاشية ٣.

(٣٠) Corippus, In laudem, II.360−404,p.176;The Chronicle of Theophanes Confessor, pp. 357-358.

(٣١) Theophylact Simocatta, The History, Trans. Michael and Mary Whitby,(Oxford 1997), pp.134, 153;Evagrius, The Ecclesiastical History of Evagrius Scholasticus, Trans. M. Whitby,(Liverpool 2001), pp. 309-310;cf.also, R.M.J.Higgins, "The Persian War of the Emperor Maurice 582-602, part.1,The Chronology with a Brief

History of the Persian Calender,"PhD. Dissertation.(Catholic University of America 1939),pp. 45-47; M.Whitby, The Emperor Maurice and His Historian: Theophylact Simocatta on Persian and Balkan Warfare(Oxford 1988), pp.299-300, 303-304.

(٣٢) والامثلة كثيرة على هذه السياسة منها موافقة الحكومة البيزنطية على دفع جزية سنوية للهون Huns بلغت ثلاثمائة وخمسين رطلًا من الذهب عام ٤٢٢م، وتضاعفت قيم تلك الجزية في أعوام ٤٣٧م و٤٤٧م، وكذلك التزامها بدفع جزية سنوية للقوط الشرقيين عام ٤٧٣م قدرها ألفي رطل من الذهب، كما تم عقد هدنة مع الآفار عام ٥٧٤م تعهدت بموجبها الحكومة بدفع ثمانين ألف صولدي (نوميزماتا)، وفي عام ٥٧٩م عقب اعتلاء الإمبراطور طيبريوس الثاني العرش أرسل رشوة لقادة اللمبارديين للعمل في خدمة الإمبراطورية، وكذلك لرشوة الفرنجة لمهاجمة اللمبارديين، هذا بالإضافة إلى الإشارات المصدرية عن مطالبة ملوك فارس بالحصول على الأموال من الحكومة البيزنطية في القرون السابقة منها على سبيل المثال مطالبة الملك الفارسي قباذ ابن فيروز Kavadh s. Peroz (٤٨٨-٤٩٦/٤٩٨-٥٣١م) من الإمبراطور أناستاسيوس الأول عام ٤٩٨م الذي رفض طلبه، واشترط أن يتم توثيق تلك الأموال كقرض مُلزم للملك الفارسي بالسداد، لمزيد من التفاصيل انظر، وسام عبد العزيز فرج، "الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط من القرن السابع وحتى نهاية القرن الحادي عشر"، بحث منشور في بيزنطة قراءة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، (القاهرة ٢٠٠٣م) ص ٧٧-١٣٤،ص١١٦-١١٧، حواشي٦، ٧.

Menander, The History of Menander the guradsman, Trans.R.C.Blockley (Liverpool 1985), Fragment,22,p.197; Evagrius, The Ecclesiastical History of Evagrius ,p. 181. note.139; Joshua the Stylite, The Chronicle of Pseudo-Joshua the Stylite, Trans.F.R.Trombley and J.W.Watt (Liverpool 2011),pp. 20-21;The Chronicle of Theophanes Confessor, p. 223.

(٣٣) Theophylact Simocatta, The History, p.187.

(٣٤) أشار يوحنا الإفسوسي أن الإمبراطور طيبريوس الثاني Tiberius II (٥٧٨-٥٨٢م) ترك القصر خاليًا من الأموال لخلفه الإمبراطور موريس، فاضطر الأخير إلى الاستيلاء على ما يجده من أموال، وقد أثارت سياسة التقشف التي انتهجها الإمبراطور موريس استياء وسخط الجند، خاصةً أثناء الحرب مع الآفار Avars، لمزيد من التفاصيل انظر، وسام عبد العزيز فرج " السياسة المالية"، ص ٢٨-٢٩.

Theophylact Simocatta, The History, pp. 219-220.

(٣٥) The Chronicle of Theophanes Confessor,p. 435.

(٣٦) لمزيد من التفاصيل عن توغل الفرس في سوريا وفلسطين، ومراحل حرب الإمبراطور هرقل معهم طوال ست سنوات بداية من عام ٦٢٢م حتى عودته منتصرًا إلى القسطنطينية عام ٦٢٨م انظر،

Chronicon Pschale 284-628 AD, Trans Michael and Mary Whitby, (Liverpool 2007), pp. 155-166 esp.p. 165-166, 184; Sebeos, The Armenian History Attributed to Sebeos, Trans. R.W.Thomson, (Liverpool 1999), pp. 85-87, 90-93, 122; cf.also, .Vasiliev, History of the Byzantine Empire, 197-198, G.Ostrogorsky, History of the Byzantine State, Eng. Trans. J.Hussey,(Oxford 1968), pp. 100-103, 106-108; Treadgold, A Concise History, p. 93.

(٣٧) J.B.Bury, A History of the Later Roman Empire from Arcadius to Irene 395 to 800 AD, Vol.II (London 1889), pp.221-222.

ولمزيد من التفاصيل عن الإجراءات المالية التي اتخذها الرومان في الحرب البونية الثانية انظر،

D.R.″Stepaniuk, Strategies of the Second Punic War,″ PhD. Dissertation.(Candian Forces College 2014),pp. 39-40.

(٣٨) اهتمت الأسرة الأيسورية بتدوين القوانين الرومانية، وصدرت أولى تلك القوانين في عهد الإمبراطورين ليو الثالثLeo III (٧١٧-٧٤١م)وابنه قسطنطين الخامسConstantine V (٧٤١-٧٧٥م) ، وعُرفت بالإكلوجا أي ″القوانين المختارة ″، وتنقسم إلى عدة أقسام، منها قوانين الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات، والقانون الكنسي، وغيرها. انظر،

The Ecloga of Leo III and Constantine V, Trans. E. H. Freshfield, (Cambridge 1927), pp. 2-5.

(٣٩) حقق أصحاب السفن التجارية Naukleroi (باللاتينية)naviculariiفي العصر البيزنطي الباكر أرباحًا كبيرة من نشاطهم التجاري، إذ أنهم أطلعوا بشراء السلع التجارية الموجودة في الأسواق المهمة من خلال وكلائهم المقيمين في مراكز الحدود، ثم قاموا بنقلها إلى سوق القسطنطينية، وعن بداية نشاطهم ومراحل تطوره في الإمبراطورية البيزنطية انظر،

Jones, The Later Roman Empire,Vol.2. pp.827-830; E. McGeer, "NAUKLEROS," In, A. Kažhdan, The Oxford Dictionary of Byzantium, (Oxford 1991), Vol. 2, p. 1441

وانظر أيضا، وسام عبد العزيز فرج، "الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط،" ص ٨٨.

(٤٠) E. XI. 1-13;cf.also. .Gofas,″The Byzantine Law of Interest,″p. 1099.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أن نصوص الإكلوجا أشارت إلى اختلاف قيمة الفائدة لفئات بعينها ،ولكنها لم تحدد نسبة معينة للفائدة على القروض بمختلف أنواعها، ولكن في المجموعة القانونية الخاصة التي صدرت كملحق لمجموعة الإكلوجا حدد الحد الأقصى للفائدة لبعض الفئات، إذ أقرت نسبة ٨٪ لقروض تجار المجوهرات. لمزيد من التفاصيل انظر، وسام عبد العزيز فرج، ″ الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الاوسط″ ، ص ١٢٢ حاشية ٣٢.

Jus graeco-romanum: Ecloga Privata aucta, Ecloga ad Prochiron mutata et Epanagoge aucta,Ed. K.E.Zachariae von Lingenthal (Weigel 1865),XII. pp. 35-37.

(٤١) يعتبر المؤرخ ثيوفانيس المصدر الوحيد عن الإدارة المالية للإمبراطور نقفور، وسجل إصلاحاته الاقتصادية تحت اسم Vexations أي الإجراءات التي تبعث على السخط، وقد شملت الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها عدة إجراءات، وفي مقدمتها الإجراءات الضريبية كإلغاء إعفاءات ضريبية كان قد أقرها أسلافه، واستحداث ضرائب جديدة، واستحداث موارد جديدة للإمبراطورية. لمزيد من التفاصيل انظر،

The Chronicle of Theophanes Confessor, pp. 667-669.

وانظر أيضا، وديع فتحي عبد الله، " الإصلاح الضريبي والمالي، " ص ٢١١-٢٣٥.

(٤٢) والاسم مشتق من kommercium أي المناطق الحدودية أو مناطق التخوم، ووردت هذه الضريبة في المصادر التاريخية في القرن التاسع الميلادي، وكانت تفرض على جميع البضائع المستوردة للإمبراطورية البيزنطية للبيع في سوق القسطنطينية بما فيها أسرى الحرب الذين كان يتم بيعهم كعبيد. لمزيد من التفاصيل انظر،

N. Oikonomides, "KOMMERKION," In A. Kažhdan, The Oxford Dictionary of Byzantium, Vol 2 pp. 1141-1142.

(٤٣) The Chronicle of Theophanes Confessor, pp. 668, 671.

(٤٤) نقلا عن،

N.Pavlos, ″The Reign of the Byzantine Emperor Nicephorus I,″ PhD. Dissertation.(University of Edinburgh 1984), p. 154.

(٤٥) J.B.Bury, A History of the Eastern Roman Empire from the Fall of Irene to the Accession of Basil I A.D. 802-867, (London 1912), p. 217.; G.Cassimatis, ″ La dixiéme ″Vexation″ de l′empereur Nicéphore,″ ***Byzantion*** Vol 7. No. 1. (1932), pp. 149-160, esp. 155-156.

وانظر أيضا، وديع فتحي عبد الله،" الإصلاح الضريبي والمالي" ص ٢٣٥-٢٣٧.

(٤٦) Ostrogorsky, History of the Byzantine State, pp. 189-190.

(٤٧) Pavlos, The Reign of the Byzantine Emperor Nicephorus ,pp. 156-158.

(٤٨) وتعرض الإمبراطور نقفور الأول لنشاط أصحاب السفن التجارية في المرسوم التاسع، الذي أجبر فيه المقيمين منهم في السواحل الجنوبية لآسيا الصغرى على شراء قطع من الأراضي الزراعية بالسعر التي تحدده الحكومة البيزنطية لمزيد من التفاصيل انظر، وسام عبد العزيز فرج،" الدولة والتجارة،" ص ٨٨.

Ostrogorsky, History of the Byzantine State,p.191.notes.1,2.

(٤٩) كان لغثيت الجِينيكون هو المسئول عن الإشراف على الخزانة العامة، ويمكن ترجمة وظيفته بـ" ناظر الخزانة العامة" لمزيد من التفاصيل، طارق منصور، "الوظائف والألقاب البيزنطية بين المفهوم العربي والواقع البيزنطي"، بحث منشور في: *بيزنطة، مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)*،(القاهرة ٢٠١٥م)، ص ١٢١-١٨٠ ،ص ١٣٨.

(٥٠) تتكون الإيباناجوج من أربعين كتابًا في كل مجالات القانون المدني، أما البروخيروس فينقسم إلى أربعين عنوانًا، وبالنسبة لكتاب الوالي فيتضمن مجموعة الأوامر والتعليمات الإمبراطورية الموجهة إلى والي مدينة القسطنطينية، وجميع القواعد التنظيمية الموضوعة من قِبل الحكومة البيزنطية في عهد الإمبراطور ليو السادس، ونظمت هذه القواعد أوجه النشاط داخل النقابات الحرفية كصُناع وتُجار الصابون، والخبازين، وصُناع الجلود، وغيرهم والنقابات التجارية كتجار المجوهرات، والصيارفة، وتجار الحرير الخام، أما المتجددات فتتكون من ١١٣ قانونًا تناولت قوانين الأحوال الشخصية والقوانين الاقتصادية، وغيرها انظر، وسام عبد العزيز فرج، "الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط،" ص ٨١-٨٢، محمد زايد عبد الله، مصادر تاريخ العصور الوسطى التاريخ البيزنطي (القاهرة، ٢٠١٥م)،ص ١٩٣-١٩٤.

The Procheiros Nomos, a Manuel of Eastern Roman Law, Trans. E. H. Freshfield, (Cambridge 1928); Léon le sage, Le livre du préfet, ou l`édit de l`émpereur Léon le sage sur les corporations de Constantinople, Trad. J. Nicole, (Geneve 1894); Léon VI, Le novelles de Léon VI le sage, éd.et trad. P. Noailles& A. Dain, (Paris 1944).

وقام الأستاذ الدكتور السيد الباز العريني بترجمة كتاب الوالي إلى العربية بعنوان: كتاب عن الحسبة في بيزنطة في القرن العاشر الميلادي أو كتاب والي المدينة، ***مجلة كلية الآداب***، مج١٩، ج١(القاهرة: ١٩٥٧م)، ص ١٣٥-١٨٧.

(٥١) P.N. XVI.1-14; Nov.Leo. LXXXIII; Le livre du préfet, III.

وتجدر الإشارة إلى أن الإمبراطور باسيل الأول أقر تحصيل الفائدة في بعض الحالات، وكذلك الإمبراطور ليو السادس الذي أباح في متجدداته تحصيل الفائدة، ولكن سرعان ما عدل عن ذلك، وأقر تحريم الفائدة امتثالاً لمبادئ العقيدة المسيحية انظر،

P.N.XVI.14.

(٥٢) سجل كتاب عن مراسم البلاط أحداث ثلاث زيارات للسفراء المسلمين للامبراطورية البيزنطية تمت في عهد الإمبراطور قسطنطين السابع، الأولى في الحادي والثلاثين من مايو ٩٤٦م، والثانية في الثلاثين من أغسطس ٩٤٦م، والثالثة في التاسع من سبتمبر عام ٩٥٨م. لمزيد من التفاصيل، انظر،

Constantine Porphyrogennetos, The Book of Ceremonies, Trans. A.Moffatt and M.Tall, with the Greek edition of the Corpus Scriptorum Historiae Byzantinae, (Bonn 1829), In 2 Volumes, Volume II, Book II including Philotheos, Lists of Precedence (Kletorologion) and Pseudo-Epiphanios, the Hierarchical Summoning of Patriarchs and Metropolitans, (Canberra 2012), pp. 570-573,576,580, 588-593;cf.also. A. Toynbee, Constantine Porphyrogenitus and His World, (London 1973), pp.499-500.

(٥٣) قصر ماجناورا الاسم مكون من كلمتين magna– aura وتعني الردهة العظيمة، ويرى بعض المؤرخين المحدثين أنه تم تأسيسه عام ٤٢٥م في عهد الإمبراطور ثيودسيوس الثاني Theodosius II (٤٠٨-٤٥٠م) وأشار المؤرخ بروكوبيوس إلى إعادة تشييده في عهد الإمبراطور جستنيان، وفي عام ٦٢٨م أعاد الإمبراطور هرقل ترميمه، وجرى استخدامه لاستقبال السفراء الأجانب. لمزيد من التفاصيل انظر،

G. Mango, "MAGNAURA," In A. Kažhdan, The Oxford Dictionary of Byzantium, Vol. 2, pp. II. 1267-1268.

(٥٤) Constantine Porphyrogennetos, The Book of Ceremonies, II, pp. 570-573,576,580; cf.also, A. Toynbee, Constantine Porphyrogenitus and His World, pp. 500-501.

(٥٥) Léon le sage, Le livre du préfet, II. 8-9.

وسام عبد العزيز فرج، " الدولة والتجارة،" ص ٨٣.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل عن نهج السلطات البيزنطية مع العرب المسلمين واستقبالهم في العاصمة البيزنطية انظر، عبد العزيز رمضان، "سياسة بيزنطة التنصيرية تجاه العناصر العربية المسلمة القرون ٧-١١ م،" ***مجلة وقائع تاريخية***، (٢٠٠٧م), ص١٠٣-١٥٧.

مصادر البحث ومراجعه:

أولا. المصادر الأجنبية:

-Agathias, the Histories, trans.J.D.Frendo,(Berlin.New York 1975).

-Basil I,

The Procheiros Nomos, a Manuel of Eastern Roman Law, trans. E. H. Freshfield, (Cambridge 1928).

-Chronicon Paschale, 284-628 AD,trans. Michael Whitbly and Marry Whitby,(Liverpool 2007).

-Constantine Porphyrogennetos, The Book of Ceremonies,trans. A. Moffat and M. Tall, 2 vols, (Canberra 2012).

-Evagrius, The Ecclesiastical History of Evagrius Scholasticus, trans. M. Whitby,(Liverpool 2001).

-F**lavius Cresconius Corippus,** In Laudem Iustini Augusti Minoris(in praise of Justin II), trans.A.Cameron,(London 1976).

-John Lydus, On Powers or the Magistarcies of the Roman State, trans. A.C.Bandy,(Philadelphia 1983).

John Malalas, The Chronicle of John Malalas, trans. E. Jeffreys, R.scott, (Melbourne 1986).

-Jus graeco-romanum: Ecloga Privata aucta, Ecloga ad Prochiron mutata et Epanagoge aucta,ed. K.E.Zachariae von Lingenthal (Weigel 1865).

- Justinian,

-The Code of Justinian and its Value**,**Trans. Fred H.Blume,eds.T.Kearly, (Paper presented at the Riccobono Society of Roman Law, May 1938; not published in print, but available at https://uwacadweb.uwyo.edu/blume&justinian/code-and-value.asp; Justinian,Corpus Juris Civilis,vol,3, Novellae,trans. Fred. H. Blume, ed.R. Schoell and G. Kroll, (Brelin 1959).

-Leo III,

-The Ecloga of Leo III and Constantine V, trans. E.H. Freshfield,(Cambridge 1927).

-Léon VI,

- Le livre du préfet, ou l`édit de l`émpereur Léon le sage sur les corporations de Constantinople, trad. J. Nicole, (Geneve 1894).

-Le novelles de Léon VI le sage, éd.et trad. P. Noailles& A. Dain, (Paris 1944).

-**Paul the Silentary,** Description of Hagia Sophia, in. Three Political Voices from the Age of Justinian,trans.P.Bell.(Liverpool 2009).

-Procopius,

- History of the Wars, 6 vols, ed. trans. H.B. Dewing, The Loeb Classical Library (London 1914).

-The Secret History, Trans .A.Kaldellis, (Cambridge 2010).

-Sebeos, the Armenian History Attributed to Sebeos, trans. R.W.Thomson, (Liverpool 1999).

Theodosius II,

--The Theodosian Code and Novels and the Sirmondian Constitution,trans.C.Pharr,vol,I,(Princeton 1952).
Theophanes Confessor, The Chronicle of Theophanes Confessor: Byzantine and Near Eastern History AD 284-813, trans. C.Mango & R.Scott, (Oxford 1997).
-Theophylact Simocatta, The History, trans. Michael and Marry Whitby,(Oxford 1997).

ثانيا. المراجع الاجنبية:

Ashburner, W., ″A Byzantine Treatise on Taxation,″***Journal of Hellenic Studies*** 35 (1915),pp. 76-84.
Banaji, J., Exploring the Economy of Late Antiquity, Selected Eassays,(Cambridge 2016).
Barnish, J., ″ The Wealth of Julianus Argentarius: Late Antique Banking and the Mediterranean Economy,″ ***Byzantion*** 55, (1985), pp. 5-38.
Billeter, G., Geschicht des Zinsfusses im griechisch-römischen Alterum bis auf Justinian (Leipzig 1898;repr. Vaduz, 1970).
Bogaert, R., ″Banquiers, courtiers et Prêts maritiemes à Athénes et à Alexandrie,″ ***Chronique d'Egypte*** 40 (1965), pp.140-156.
Brand, Ch., ″Two Byzantine Treatises on Taxation,″ ***Traditio*** 25(1969),pp. 35-50**.**
Bury, J.B.,
-A History of the Later Roman Empire from Arcadius to Irene 395 to 800 AD, Vol.II (London 1889).
- A History of the Eastern Roman Empire from the Fall of Irene to the Accession of Basil I A.D. 802-867, (London 1912).
-The Imperial Administrative System in the Ninth Century, with a Revised Text of Kletorologion of Philotheos (London 1911).
Cameron, A., ″Agathius on the Sassanians,″***DOP*** 23,(1969-1970),pp. 127-135.
Cassimatis, G.,
-″ La dixiéme "Vexation" de l'empereur Nicéphore, ″ ***Byzantion*** Vol. 7. No. 1. (1932), pp. 149-160.
- Le intétêts dans legislation de Justinien et dans le droit byzantine (Paris, 1931).
Cohen, E., Athenian Economy & Society: A Banking Perspective (Priceton 1992).
Cosentino, S.,
-″Banking in Early Byzantine Ravenna,″ ***Cahiers de recherches médiévales et humanists*** 28 (2014),pp. 243-254.
-″Le fortune di un banchiere tardoantico. Giuliano argentario e l'economia di Ravenna nel VI,″ *Santi banchieri re. Ravenna e Classe nel VI secolo, San Severo il tempio ritrovato,* ed. A. Augenti, C. Bertelli, Milan, (2006), pp. 43-48.
de Ste.Croix,″ Ancient Greek and Roman Maritime Loans, ″ in *Debits, Credits, Finiance and Profits*, ed.H.Edey and B.S Yamey (London 1974).
Durliat, J. , ″Taxes sur l'entreé des marchandises dans la cité de Carales-Cagliari à lépoque byzantine,″ ***DOP*** 36 (1982), pp.1–14.

Eichert, D.L., Corippus's Route to Constantinople, the Political Function of Panegyrics at the Court of Justin II and Sophia,MA Thesis(Central European University, Budapest 2017).
Evans, J.A.S., The Age of Justinian the Circumstances of Imperial Power, (Routledge 1996).
Gofas, D., ″The Byzantine Law of Interest,″ in *Laiou, The Econimic History of Byzantium from the Seventh,*vol.3. pp.1095-1104.
Grierson, P., Catalogue of the Byzantine Coins in the Dumbarton Oaks Collection and in the Whittemore Collection, II (610–717) (Washington, D.C., 1968); III (717–1081) (Washington, D.C., 1973); V (1258–1453) (Washington, D.C., 1999).
Haevey, A., ″The Land and Taxation in the Regin of Alexios I Komnenos: The Evidence of Theophylakt of Orchid,″ ***Revue des études byzantines*** tome 51(1993), pp. 139-154.
Haury, J.,″Petros Patrikios Magister und Petros Patrikios Barsymes,″ ***Byzantinische Zeitschrift*** 14 (2) (1905) ,pp. 529-531.
Hendy, M.,
- Catalogue of the Byzantine Coins in the Dumbarton Oaks Collection and in the Whittemore Collection, IV (1081–1261) (Washington, D.C., 1999).
-Coinage and Money in the Byzantine Empire (1081–1261) (Washington, D.C., 1969).
-Studies in the Byzantine Monetary Economy (Cambridge 1985).
-The Economy, Fiscal Administration and Coinage of Byzantium (Northampton 1989).
Higgins, R.M.J., The Persian War of the Emperor Maurice 582-602, part.1,the Chronology with a Brief History of the Persian Calender,PhD. Dissertation.(Catholic University of America 1939).
Homer S.,& Sylla, R.E., A History of Interest Rates (New Brunswick 1977).
Hopkins, K., ″Taxes and Trade in the Roman Empire (200 B.C - A.D 400), ″ ***JRS*** 70 (1980), pp. 101-125.
Jones, H.M., The Later Roman Empire 284-602 a Social,Economic and Administrative Survey, 3vols (Oxford 1964).
Kažhdan, A., The Oxford Dictionary of Byzantium, 3vols (Oxford 1991).
Keenan, J., ″A Constantinpole Loan, A.D 540,″ ***Bulletin of the American Society of Papyrologists*** 29 (1992), pp. 175-182.
Laiou, A,
-Byzantine Economy, (Cambridge 2007).
-Ecomic Thought and Econimic life in Byzantium,(Ashgate 2013).
-Gender, Society and Economic Life in Byzantium (London 1992).
-″The Byzantine Economy in the Mediterranean Trade System, Thirteenth-Fifteenth Centuries,″ ***DOP*** 34/35(1980-81),pp. 198-205.
-The Econimic History of Byzantium from the Seventh Through the Fifteenth Century, 3 vols (Washington,D.C., 2002).

Laistner, M.L.W., Thought and Letters in Western Europe(Cornell 1957).
Lightfoot, C.S., ″Byzantine Antolia: Reassessing the Numismatic Evidence,″ ***Revue numismatique*** 158(2002),pp. 229-239.
Lilie, R.J., ″Die byzantinischen Staatsfinanzen im 8./9. Jahrhundert″***BSI*** 48(1987),pp.49-55.
Maridaki-Karatza, O., ″Legal Aspects of the Finiancing of Trade,″ in. Laiou, *The Econimic History of Byzantium from the Seventh*, Vol.3. pp.1105-1120.
Martindale, The Prosopography of the Later Roman Empire, 3 vols (Cambridge 1992).
Millet, P.,
- Lending and Borrowing in Ancient Athens (Cambridge 1991).
-″Maritime Loans and the Structure of Credit in Fourth Century Athens,″ in.*Trade in the Ancient Economy*, ed.P. Garnsey, K. Hopkins and C.R.Whittaker (Berkeley 1983).
Morrisson, C.,
-″La logarikè: reforme monétaire et reforme fiscale sous Alexis 1er Comnène,″ ***TM*** 7 (1979), pp. 419-464
-Monnaie et finances a Byzance; Analyses, techniques (Aldershot, 1994).
-Les trésors monétaires byzantins des Balkans et d'Asie mineure 9491-713) (Paris 2006).
- **Moschonas, N.G.,** Money and Markets in the Palaeologan Era (Athens 2003).
Nevilie, L., ″The Marcian Treatise on Taxation and the Nature of Bureaucracy in Byzantium,″ ***Byzantinische Forschungen*** XXVI (2000), pp. 47-62.
Oikonomides, N., Fiscalité et exemption fiscal à Byzance IXe-XIe siècles (Athènes 1996).
Ostrogorsky, G.,
-History of the Byzantine State, Eng. Trans. J.Hussey,(Oxford 1968).
-″Pour l'histoire de l'immunité à Byzance,″ ***Byzantion*** 28 (1958),pp.165-254.
Pavlos, N., The Reign of the Byzantine Emperor Nicephorus I, PhD. Dissertation.(University of Edinburgh 1984).
Rockwell, D., The Corrupting Sea Loan Justinian's Failed Regulation of Pecunia Traiectitia, MA.Thesis (Central European University, Budapest 2019).
Stepaniuk, D.R., Strategies of the Second Punic War, PhD. Dissertation.(Candian Forces College 2014).
Syvänne, I., Military History of Late Rome 518-565, (Yorkshire-Philadelphia 2021).
Treadgold, W.,
-A Concise History of Byzantium, (Palgrave 2001).
-The Byzantine State Finance in the Eighth and Ninth Centuries (New York 1982).
Vasiliev, A., History of the Byzantine Empire 324-1453, vol.1.(University of Wisconsin 1958).
Whitby, M., The Emperor Maurice and His Historian: Theophylact Simocatta on Persian and Balkan Warfare(Oxford 1988).

Zakythinos, D., Crise monétaire et crise économique à Byzance du XIII[e] au XV[e] siècle(Athens 1948:repr in.idem, Byzance: état, société, économie (London 1973).

. .

ثالثا. المراجع العربية:

السيد الباز العرينى، كتاب عن الحسبة في بيزنطة في القرن العاشر الميلادي أو كتاب والي المدينة، ***مجلة كلية الآداب،*** القاهرة، مجـ١٩، جـ١ (١٩٥٧م)،ص ١٣٥-١٨٧ .

- طارق منصور،

- الوظائف والألقاب البيزنطية بين المفهوم العربي والواقع البيزنطي، بحث منشور في: *بيزنطة مدينة الحضارة والنظم (دراسات وبحوث)*، (القاهرة ٢٠١٥م) ص ١٢١-١٨٠.

عبد العزيز رمضان،

- "سياسة أباطرة أسرتى قسطنطين وثيودسيوس تجاه العروض العامة بين الموروث الروماني والأيديولوجية الكنسية، " ***حوليات المؤرخ المصرى،*** (يوليو٢٠١٥م)،،ص ١- ٨٥.

- ""سياسة بيزنطة التنصيرية تجاه العناصر العربية المسلمة القرون ٧-١١ م،" ***مجلة وقائع تاريخية،*** (٢٠٠٧م), ص١٠٣-١٥٧.

محمد زايد عبد الله، مصادر تاريخ العصور الوسطى التاريخ البيزنطي (القاهرة، ٢٠١٥م).

وديع فتحي عبد الله، "الإصلاح الضريبى والمالي في الإمبراطورية البيزنطية زمن نقفور الأول (٨٠٢-٨١١م)، ***مجلة التاريخ والمستقبل،*** جامعة المنيا، العدد الأول (يناير ٢٠٠٠م) ص ١٨٩-٢٥٩.

وسام عبد العزيز فرج،

-" الألقاب والمناصب الحكومية في بيزنطة بين الاستمرارية والانقطاع،" بحث منشور في: *بيزنطة قراءة في التاريخ السياسي والإداري*، (القاهرة ٢٠٠٤م) ص ٣٣-٦٣.

- "الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط من القرن السابع وحتى نهاية القرن الحادي عشر" بحث منشور في: *بيزنطة قراءة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي*، (القاهرة ٢٠٠٣م) ص ٧٧-١٣٤.

-"السياسة المالية للدولة البيزنطية في أواخر القرن الساس الميلادي (٥٦٥-٥٨٢م)"بحث منشور في: *بيزنطة قراءة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي*، (القاهرة ٢٠٠٣م) ص ١١-٤٤.